التعاون الصناعي
في الخليج العربي

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

العدد 105 يونيو 2013

سيدات أعمال منتدى الشرقية:
الصناعة مجال واعد للأعمال الصغيرة والمتوسطة

جمال بنون:
الأسر المنتجة.. نواة لمصانع المستقبل

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

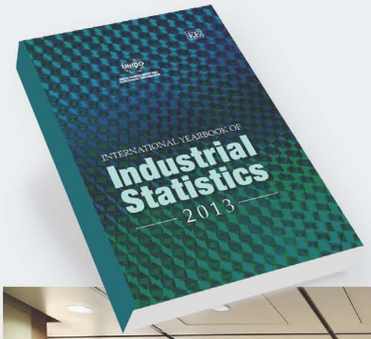

"جويك" و"اليونيدو" تطلقان الكتاب الدولي للإحصاءات الصناعية

التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون.. القطاع النفطي لا يزال الأبرز

الدورات التدريبية
لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية
للعام 2013

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting
www.goic.org.qa

إدارة وترويج الصادرات الصناعية
28 - 31 يناير
الدوحة - دولة قطر

تحسين أداء إدارات المناطق الصناعية
11 - 13 فبراير
الرياض - المملكة العربية السعودية

تسويق المنتجات المصنعة
13 - 14 مارس
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي
8 - 11 أبريل
الدوحة - دولة قطر

التصنيع والتميز الصناعي
28 - 30 أبريل
الرياض - المملكة العربية السعودية

إدارة الملوثات والعوادم الصناعية
13 - 15 مايو
الدوحة - دولة قطر

تطوير ريادية الأعمال
27 - 30 مايو
جدة - المملكة العربية السعودية

كيف تبدأ مشروعاً صناعياً
10 - 13 يونيو
الدوحة - دولة قطر

تطوير الاستثمارات والشراكات الصناعية
23 - 27 يونيو
الدوحة - دولة قطر

إستراتيجيات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
16 - 19 سبتمبر
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

أساليب جمع ومعالجة البيانات الصناعية
11 - 14 نوفمبر
الدوحة - دولة قطر

الأمن والسلامة الصناعية
25 - 28 نوفمبر
رأس الخيمة - دولة الإمارات العربية المتحدة

برنامج التدريب وتطوير القدرات
TCD
Training and Capacity Development

يقدم هذه الدورات مجموعة من خبراء "جويك"
وخبراء دوليين من ذوي الاختصاص
سارعوا بالتسجيل والاشتراك
حسم 25 % للمشاركة في ثلاث دورات
و20 % للمشاركة في دورتين
حسومات خاصة للمجموعات
رحلات سياحية على هامش الدورات
ونحن جاهزون لتقديم دورات خاصة عند الطلب

لمزيد من المعلومات الاتصال على الأرقام التالية:
(+974) 44 858 717 / 727 / 820 /888
فاكس: (+974) 44 831 723
ص. ب. 5114 الدوحة / دولة قطر
بريد إلكتروني tcd@goic.org.qa

جويك

بيت الخبـــرة الخليجـــي الأول
في مجـال الاستشارات الصناعية

التعاون الصناعي
في الخليـج العـــربي

دورية ربع سنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك". تعنى بنشر أخبار وتقارير ولقاءات في قطاع الصناعة، إضافة إلى مقالات حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتطبيقات التقنية الحديثة.

وكل ما ينشر من آراء يعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا يعبر بالضرورة عن رأي المنظمة، ويتحمل الكاتب مسؤولية قوانين حقوق النشر.

التعاون الصناعي
في الخليـج العـــربي

دورية صناعية ربع سنوية

تصدرها

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

المشرف العام
الأمين العام للمنظمة
عبد العزيز بن حمد العقيل

رئيس التحرير
المهندس حازم صبحي الأنقر

مديرة التحرير
عبير عادل جابر

المخرج الفني
حسن أحمد حسن

هيئة التحرير
إدارة تطوير الأعمال والتسويق

للمراسلة والاستعلام
هاتف:
+974 44 858 717
+974 44 858 888
بريد إلكتروني:
aajaber@goic.org.qa

المحتويات

6 "جويك" و"اليونيدو" تطلقان الكتاب الدولي للإحصاءات الصناعية 2013

10 سيدات أعمال منتدى الشرقية: الصناعة مجال واعد للأعمال الصغيرة والمتوسطة

24 التنويع الاقتصادي في دول المجلس: النفط لا يزال الأبرز

30 جمال بنون: الأسر المنتجة نواة لمصانع المستقبل

★ ملف الخليج الإحصائي: النفط الخام بدول المجلس 6 مليارات برميل .. تنتج السعودية نصفها — 50

★ الصناعات التحويلية بدول الخليج.. تطور لافت في العقدين الماضيين — 12

★ مذكرة تفاهم بين "جويك" وغرفة الشرقية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة — 22

★ فرص استثمارية طرحتها "جويك" في عُمان برأس مال 254.6 مليون دولار — 34

★ "جويك" وغرفة الشارقة يبحثان سبل التنمية الصناعية بالخليج — 32

★ المنظمة والهيئة العامة الكويتية للصناعة تحضران لمركز المناولة والشراكة الصناعية — 36

★ العقيل: ورش عمل تدريبية لبناء القدرات الوطنية الخليجية — 38

★ "جويك" تشارك في معرض "كونغرس الغرف" وتعرض خدماتها للمستثمرين — 52

مواضيع أخرى:

★ أخبار جويك — 56

★ أخبار الصناعة — 54

★ ملخص ملف فرصة استثمار صناعي — 21

★ وصل حديثاً — 41

★ فعاليات صناعية قادمة — 40

★ كلمة رئيس التحرير — 64

63

التعاون الصناعي
في الخليج العربي

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

- بوابة معلومات الأسواق الصناعية (IMI)
- برنامج المعونة الفنية الصناعية (ITA)
- برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP)
- برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)
- برنامج الدراسات والسياسات الصناعية (ISP)
- برنامج المناولة والشراكة الصناعية (SPX)

ص . ب : 5114 الدوحة - قطر هاتف : 974 44858888+ فاكس : 974 44831465+ البريد الإلكتروني : goic@goic.org.qa

الصناعات الصغيرة والمتوسطة.. أرض خصبة تغنيها مساهمات "جويك"

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، وقد واكبت دول مجلس التعاون الخليجي هذا التوجه، بعد أن أدركت أهمية هذه المشروعات في التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة العمالة المواطنة في القطاع الخاص وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية. وقد ترجم هذا الاهتمام في وثائق الرؤى الوطنية، والرؤى الاقتصادية، وإستراتيجيات التنمية الصناعية لدول المجلس.

فقد التقت الدول مجتمعة عند المساعي الهادفة إلى تنمية القطاع الصناعي، باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بعيدة المدى، مع التركيز على أهمية تنويع مصادر الدخل وإيجاد بيئة أعمال ملائمة في توفير فرص عمل للمواطنين الخليجيين، فكانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الحل الأمثل الذي يتيح تحقيق غالبية هذه الأهداف.

وأشارت الإحصاءات التي تعدها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) وتحدثها باستمرار إلى أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة بلغ في العام 2012 بدول المجلس 12.684 منشأة صناعية، شكل ما نسبته 83.6 % من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، وهي نسبة مرتفعة دون شك. وقد بلغ حجم الاستثمارات في هذه الصناعات قرابة 14 مليار دولار أميركي، يشكل نسبة 4.2 % من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي في دول المجلس.

وهنا تجدر الإشارة إلى تدني حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مما يدعو بإلحاح إلى زيادة الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة أسوة بالدول المتقدمة.

أما في ما يتعلق بالعمالة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فتتجلى الحاجة لرفع معدل مساهمة المواطنين الخليجيين في هذه الأعمال لمواجهة مشكلات البطالة ولتحقيق أهداف التنمية، خصوصاً أن ما نسبته 46.1 % من إجمالي العمالة في المشاريع الصناعية يتركز في هذه الصناعات، لكن غالبية هذه النسبة من العمالة الوافدة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً صعوبة التمويل واجتذاب النقص في الخدمات المالية ومحدودية مؤسسات التمويل، إلى جانب ضعف البنية التحتية لهذه المشاريع، وخصوصاً في مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير. إضافة إلى عدم توفر مؤسسات لتقديم المساعدات الفنية لها في ما يتعلق بمجالات اكتساب مهارات العمل وإدارة المشاريع، مع عدم تأهيل تلك المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية، لا سيما بعد انضمام الكثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع بعض الدول اتفاقيات شراكة دولية.

طبعاً دون أن ننسى المشكلات المتعلقة بتوفير المواد الخام المستوردة نظراً لضآلة الكميات التي تطلبها تلك المشاريع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإنتاج.

ناهيك عن غياب البنية التشريعية الحديثة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم استكمال الأطر التشريعية والهيكلية لها في غالبية دول المجلس، وضعف ربط السياسات والإجراءات الخاصة بهذه المشاريع بمعوقات نجاحها، مثل سياسات التعليم والتدريب والتأهيل.

ولعل من أبرز المعوقات ضعف وصعوبة الاتصال والتعاون مع المشاريع الكبيرة، وعدم توفر قاعدة بيانات إحصائية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومؤشرات قياس فعالة، وبيانات إحصائية تتبع نموها، ووضع السياسات الخاصة لها.

وهنا يبرز دور "جويك" لجهة توفير البيانات المتعلقة بهذه الصناعات وتحديثها باستمرار، مما يتيح تقييم وضعها وتتبع تطورها ووضع تصور لمستقبلها في الخليج، خصوصاً أن المنظمة تعمل بشكل دوري على تحديث بيانات هذه الصناعات، والتأكد من دقتها لتحديد دورها في التنمية الاقتصادية في دول الخليج.

كما أن المنظمة تساهم في تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، تلبية لاحتياجات المشترين، وتحديد السوق أو التجارة المربحة أو فرص الاستثمار للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، وتعمل على ربط الشركات المحلية في دول مجلس التعاون، وسلاسل التوريد للشركات المحلية أو الدولية الكبيرة، دون أن تغفل عن دورها في خلق قاعدة بيانات للموردين في دول مجلس التعاون الخليجي على الإنترنت ذات جودة عالية ومحدثة. كما أن الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية -التي هي عبارة عن مبادرة للتعاون الصناعي تقدمت بها المنظمة وطورتها بالتعاون مع "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" (يونيدو)- تلعب دوراً في تطبيق آلية المناولة والشراكة الصناعية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس، بواسطة دمج المبادرات المقدمة من هذه الدول عبر ربط جميع مراكز المناولة والشراكة الصناعية على أرضية مشتركة.

ولعل مساهمة "جويك" الكبيرة في إطلاق عدد من مراكز المناولة والشراكة الصناعية في دول مجلس التعاون هي البذرة التي ستنبت أرضية خصبة لصناعات صغيرة ومتوسطة ناشطة، وتساهم بفاعلية في نهضة القطاع الصناعي الخليجي وفي التنمية الاقتصادية بدول المنطقة.

الأمين العام

عبد العزيز بن حمد العقيل

"جويك" و"اليونيدو" تطلقان الكتاب الدولي للإحصاءات الصناعية

وزير الطاقة والصناعة القطري د. السادة: تصنيف قطر والبحرين والكويت والإمارات ضمن مجموعة الدول الصناعية إنجاز كبير

أُطلق من مقر "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في الدوحة الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية **2013** الصادر عن "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" (اليونيدو)، وذلك في حفل أقيم برعاية سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة القطري، وبحضور سعادة الشيخ حمد بن جبر رئيس جهاز الإحصاء في دولة قطر، وعدد من سفراء دول مجلس التعاون ورؤساء الأجهزة الحكومية والرؤساء التنفيذيين ومديري عدد من كبرى الشركات العاملة في دولة قطر.

د. السادة

وتحدث سعادة الوزير السادة خلال الحفل فرحب "بدخول دولة قطر إلى قائمة الاقتصادات الصناعية المكونة من الدول التي تبلغ القيمة المضافة للتصنيع فيها أكثر من 2500 دولار دولي للفرد الواحد، بالإضافة إلى كل من الأشقاء: دولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين". منوهاً بأن دولة قطر تولي "اهتماماً بالغاً لقطاع الصناعات التحويلية انطلاقاً من الرؤية والثوابت التي حدّدها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لمستقبل أفضل لهذا الوطن وأبنائه".

وأشار سعادة الوزير السادة إلى عمل "حكومة قطر من خلال سياسة اقتصادية واضحة على بناء قاعدة إنتاجية صناعية عريضة لتنويع مصادر الدخل، ومواصلة النمو الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاع الهيدروكربوني كمصدر وحيد للدخل"، وأضاف: "كما نعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردنا الطبيعية من خلال تنمية القطاع الصناعي والتحويلي وتمكينه من الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، خاصةً في مجالي البتروكيماويات والمواد الكيميائية المتخصصة".

وشدد د. السادة على "قدرة الاقتصاد القطري للتحوّل من الاعتماد في نموه على القطاع الهيدروكربوني إلى مساهمة كبيرة وفاعلة للقطاعات غير النفطية تشكل مظهراً مهماً لقوة أدائه وتنافسيته، وقدرته على تحقيق النمو المستدام".

وفي مجال البيانات والإحصاءات الصناعية اعتبر وزير الطاقة القطري أن "القطاع الصناعي حول العالم يزداد اعتماداً -يوماً بعد يوم- على المعلومات والإحصاءات والمؤشرات الرئيسية من أجل تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، ولا شكّ أنّ النجاح في توسيع وتعميق القاعدة الصناعية والتحويلية في أية دولة يعتمد اعتماداً تاماً على وجود قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة وموثوقة"، مؤكداً أنه "من هنا تأتي أهمية الكتاب السنوي الدولي للإحصاءات الصناعية الذي يتخصص بنشر الإحصاءات الصناعية على المستوى العالمي، ويقدم خلاصة المؤشرات الرئيسية للإحصاءات الصناعية، ويوفر المعلومات المفصّلة عن هيكل ونمو الصناعة التحويلية في العالم".

وختم سعادة الوزير السادة بالإشارة إلى أن "الكتاب السنوي، الذي نحتفل اليوم بإطلاقه من الدوحة، يتزامن مع زيادة ملحوظة في التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال الإحصاءات الصناعية، خصوصاً في ما يتعلق بمساهمات إدارات الإحصاء الوطنية والوزارات المعنية في دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى"، معبراً عن "الأمل باستمرار هذا التعاون من أجل تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والإقليمية في دول المجلس".

العقيل

ثم تحدث الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، فأشار إلى "الأهمية المتزايدة للإحصاءات الصناعية في دول المجلس التي تعاني من عدم إعطائها الاهتمام الكافي، وذلك على الرغم من أهميتها في مساندة القرارات الاقتصادية والاستثمارية بشكل واسع"، لافتاً إلى أن "الدراسات السابقة بيّنت أن العديد من بلدان المنطقة تعاني من عدم توفر قواعد بيانات تفصيلية -يعتمد عليها- عن الأنشطة الصناعية وعن المؤشرات ذات العلاقة، بسبب غياب المنهجيات المناسبة لجمع وتحليل تلك البيانات ونشرها في الوقت المناسب" معتبراً أن عدم القدرة على توفير إحصاءات صناعية محدثّة يؤثر سلباً على قدرات صانعي القرار في القطاعين العام والخاص في المجالات الصناعية والاستثمارية".

وأشار العقيل إلى أن "جويك" أدركت "ضرورة العمل على تطوير هذا القطاع المهم من الإحصاءات، فقد عملت المنظمة وبشكل مشترك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة في نيويورك ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو"، على تنظيم العديد من ورش العمل التدريبية حول الإحصاءات الصناعية والتصانيف في دول مجلس التعاون، وتجاوباً مع الطلبات الموجهة من الدول سيتم تنظيم ورش أخرى هذه السنة في بعض الدول الخليجية".

وشدد العقيل على أن "الحاجة لا تزال ملحة لتوسيع الأنشطة الهادفة لبناء القدرات في المنطقة في سياق التوجه لتحسين نطاق توفير الإحصاءات الصناعية وجودتها ومدى تطبيقها للتصنيفات والتوصيات الدولية ذات العلاقة بالإحصاءات الصناعية"، مؤكداً أن "جويك" تأمل أن "تساعد هذه الورش في رفع مستوى معارف ومهارات العاملين من الأجهزة الإحصائية ووزارات الصناعة في المنطقة، بما يمكّنهم بشكل أفضل من تجميع ومعالجة ونشر الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة الصناعية في المنطقة، وبما يساعد كذلك على معالجة الخلل والتباينات القائمة في البيانات المتوفرة من خلال توحيد التصانيف والمعايير الدولية المعتبرة"، لافتاً إلى أن هذا "سيسهل على خبراء "اليونيدو" تحديث قاعدة البيانات الدولية للإحصاءات الصناعية، وذلك من خلال البيانات التي تقوم إدارات الإحصاء الوطنية والوزارات في دول المجلس بتزويدهم بها بشكل منتظم، والتي تسمح بالمقارنة بين مختلف البلدان ومجموعات الدول في كل مرحلة من مراحل التنمية".

السعودية تؤمّن قرابة نصف الإنتاج الصناعي لدول المجلس وفق البيانات الدولية

الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية

وختاماً قدم السيد شيام أوبديا رئيس وحدة الإحصاءات الصناعية في "اليونيدو" عرضاً حول الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2013، وأبرز أنه دليل منهجي لعرض الإحصائيات لوضع التصورات العالمية وتسهيل المقارنة بين البلاد، كما أنه كتيب لمجتمع الأعمال وصنّاع القرار ومستخدمي البيانات للاطلاع على معدل النمو وهيكل الصناعة التحويلية في جميع أنحاء العالم.

وتوقف خبير "اليونيدو" عند البيانات الخاصة بالقطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، فأشار إلى أن أربع دول من دول المجلس تصنف من الدول الصناعية، واثنين من بينها يصنفان في فئة الاقتصادات الصناعية الناشئة، وأوضح أن المملكة العربية السعودية تؤمن قرابة نصف الإنتاج الصناعي لدول المجلس، في حين أن الاقتصاد القطري هو الأكثر تقدماً في مجموعة دول المجلس.

وحول معدل النمو السنوي أوضح أوبديا أن بيانات الكتاب السنوي كشفت أن عُمان تحتل المرتبة الأولى بمعدل 7.6 %، تليها السعودية بمعدل 5.7 %، ثم الكويت 5.6 %، فالإمارات 5.2 %، ثم قطر 5.1 %، وأخيراً البحرين 4.0 %.

وعن بيانات القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد أوضح الخبير أن قطر جاءت في المرتبة الأولى بـ 4122 دولاراً أميركياً، ثم الإمارات بمعدل 3087 دولاراً، فالكويت بـ 2323 دولاراً، ثم البحرين 1884 دولاراً، فالسعودية بـ 1405 دولارات، وأخيراً عُمان بـ 1362 دولاراً.

وختم أوبديا باستعراض وسائل التعاون القائمة بين "اليونيدو" و"جويك"، وأبرزها البرنامج التدريبي في مجال الإحصاءات الصناعية في الخليج، وتقييم قاعدة البيانات "جويك"، ومشروع المساعدة الفنية في سلطنة عمان الذي سينطلق قريباً، إضافة إلى إدراج مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في قاعدة بيانات "اليونيدو" في الكتاب السنوي للإحصاءات، وتبادل البيانات الإحصائية وخدمات الخبراء.

وختاماً تسلم سعادة الوزير السادة درعاً تكريمية من الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لـ "جويك"، كما تسلم السيد أوبديا درعاً تقديرية.

منتدى سيدات الأعمال بالمنطقة الشرقية
Business Women's Forum of the Eastern Province

منتدى الشرقية للاستثمار يستقطب سيدات الأعمال والخريجات

مستثمرات سعوديات: الصناعة مجال واعد للأعمال الصغيرة والمتوسطة

حوار: عبير عادل جابر
مديرة تحرير مجلة "التعاون الصناعي"
اختصاصية تطوير أعمال – "جويك"
aajaber@goic.org.qa

بعد أن حققت شركة منتدى الشرقية للاستثمار نجاحاً لافتاً في قطاع العقارات، قررت سيدات الأعمال السعوديات المنضويات في هذه الشركة أن يتجهن نحو القطاع الصناعي، مواكبة للتحولات الاقتصادية الحاصلة في المنطقة، والتي أظهرت أن الصناعة مجال واعد للأعمال الصغيرة والمتوسطة التي هي جوهر أعمال المنتدى وسيداته.

وللحديث عن عمل المنتدى وأهدافه ومشاريعه المستقبلية في القطاع الصناعي تحديداً، التقت مجلة "التعاون الصناعي" وفد سيدات أعمال منتدى الشرقية برئاسة سمو الأميرة مشاعل بنت فيصل بن تركي بن عبد العزيز آل سعود عضو مجلس إدارة شركة منتدى الشرقية للاستثمار، والسيدتين سامية علي الإدريسي الرئيس التنفيذي، ومناهل عبد الله الحمدان عضو مجلس الإدارة وذلك خلال زيارتهن للمنظمة في الدوحة.

2013 سيشهد دخول الشركة القطاع الصناعي

بداية، أوضحت سمو الأميرة مشاعل أن فكرة تأسيس الشركة "كانت وليدة منتدى سيدات الأعمال في المنطقة الشرقية، الذي كان على شكل جمعية أسستها السيدة نبيلة البسام، وهي التي دعت سيدات الأعمال لتكوين هذه المجموعة، وذلك منذ العام 2000. وخلال عملنا في المنتدى، انطلقنا في إطار جماعي وعملنا على التوعية وتطوير مهارات سيدات الأعمال، وقمنا باستقطاب الراغبات بالانضمام لهذه المجموعة وتوعيتهن بأهمية هذا المشروع، وسعينا لمخاطبة الجهات الرسمية وفتح اللجان لسيدات الأعمال في الغرف التجارية.

وأضافت: استطعنا تحقيق أهداف المنتدى الإستراتيجية منذ انطلاقته وحتى العام 2008، ثم وجدنا أن تكتل سيدات الأعمال الذي

يضم 40 سيدة يجب أن يكون أكثر مهنية وينتقل خطوة إلى الأمام، فأسسنا شركة منتدى الشرقية للاستثمار التي تضم 24 سيدة أعمال، وبدأنا بالاستثمارات العقارية، وحققنا فيها نجاحات.

وبينت سمو الأميرة أن عمل المنتدى لم ينحصر في قطاع العقارات بل توسع للاهتمام بمجالات أخرى، وقالت: بعد أن حققنا بعضاً من طموحاتنا في مجال الاستثمارات العقارية، ومع التحولات الاقتصادية الحاصلة في المنطقة، بات واضحاً أن مجال الصناعة أصبح واعداً بالنسبة للأعمال الصغيرة والمتوسطة التي هي هدفنا، فقررنا البحث عن فرص استثمارية في مجال الصناعة، لذلك نزور "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" بهدف استشراف مدى إمكانية مشاركتنا في هذا القطاع، وكخطوة للبحث عن الفرص الاستثمارية التي تستطيع الشركة دخولها والعمل فيها.

وحول موعد إطلاق أول مشروع للشركة في القطاع الصناعي صرحت سمو الأميرة مشاعل: بالتأكيد لدينا خطة واضحة تقضي بإطلاق المشروع بشكل رسمي عند منتصف العام الجاري، ونرى أن عام 2013 سيشهد دخول شركة منتدى الشرقية للاستثمار إلى الأسواق السعودية والخليجية، وذلك بعد الانتهاء من استكمال عناصر المشروع ودراسة الجدوى منه والفرص المتاحة، وكذلك موضوع التمويل ما يهيئ للخروج بالمشروع النهائي والبدء فيه مباشرة.

وتابعت: "نحرص على العمل على تطبيق الأفكار الموجودة لدى الشركة فيما يتعلق بدخول قطاعات أخرى إلى جانب قطاعي العقار والصناعة، ما يعطي المجال لسيدات الأعمال للتحرك مستقبلاً في عدة اتجاهات يبرعن فيها، خصوصاً مع وجود فرص جديدة متاحة.

وأكدت سمو الأميرة مشاعل أن هناك توجهاً لإشراك سيدات الأعمال والخريجات الجدد في القطاع الصناعي، وقالت: إن المنتدى سيعمل على تشجيع سيدات الأعمال الجدد والخريجات الباحثات عن عمل لدخول الشركة، ونحن نحرص على تفعيل هذا التوجه، لأنه الأمر الذي يصنع هوية خاصة لهذا المشروع. ولفتت إلى أن الشركة تسعى لتكوين شراكات مع شركات كبرى أكثر خبرة في السوق بما يخدم في اكتساب الخبرة، والتواصل مع رجال الأعمال إلى جانب الشركات العائلية الموجودة حالياً.

الصناعة.. مجالات أوسع

كما تحدثت سامية علي الإدريسي الرئيس التنفيذي عن آليات دخول الشركة في قطاعات مختلفة، مشيرة إلى تجربة القطاع العقاري التي كانت جيدة نتيجة وجود شراكات إستراتيجية مع جهات لها باع طويل في هذا المجال، وقالت: استفدنا من شراكاتنا في قطاع العقار بأننا اكتسبنا خبرات كبيرة من شركائنا ساعدتنا على وضع أيدينا على نقاط الضعف للانطلاق بشكل صحيح، وخلق الشركاء الإستراتيجيين الذين يمكن الدخول من خلالهم إلى قطاعات السوق الأخرى.

وتابعت الإدريسي: نجد أن قطاع الصناعة أوسع وأسهل في عدة جوانب من المجال العقاري، من أهمها سهولة اتخاذ القرار، لأنه يقع في المجال العلمي الذي يعتمد على التحليل والتدقيق والتعرف على الصناعات الجديدة غير الموجودة في السوق، والتي تحقق الريادة للشركة، لافتة إلى أنه مع المعطيات المشجعة الموجودة إن مجال الصناعة مبشر أكثر بالنسبة لسيدات الأعمال من القطاع العقاري.

وبيّنت الإدريسي أن هناك شركاء إستراتيجيين مستعدون للمساعدة في أي وقت إلا أن المنتدى يتأنى في اتخاذ القرار ويعمل على أن يكون جماعياً، علماً أن القرار النهائي هو لمجلس الإدارة إلا أن الأخير يحرص على الالتزام بمسؤوليته تجاه المستثمرين أو رجال أو سيدات الأعمال الذين سيشاركون في المشروع أو يمولونه، لا سيما أن قطاع الصناعة جديد بالنسبة لسيدات الأعمال.

ولفتت الإدريسي إلى وجود شراكات كبيرة من العاصمة السعودية الرياض ومع رجال الأعمال هناك من الذين يعملون في المجال نفسه، ما يسهم في التسويق للمشروع في الرياض والسوق الخليجية ككل وليس فقط في الشرقية، كما أن وجود شركاء في العاصمة يساعد في تذليل المشكلات، ويسهل التواصل مع المسؤولين وأصحاب القرار.

توثيق الصعوبات للمستقبل

من جهتها قالت مناهل عبد الله الحمدان عضو مجلس الإدارة في الشركة: "نسعى لنكون رائدين في مجال الصناعة بشكل واسع، ولم نحدد أنفسنا بأي إطار ونحن منفتحون على أية فرصة تتاح لنا. كنا في البدء نفكر بمواد البناء كصناعة مساندة للعقارات، لكن المجالات مفتوحة وتحتاج للدراسة لنعرف من أين نبدأ".

ونوهت سيدات الأعمال بأن الشركة بدأت بالاستثمار قبل أن تسجل رسمياً بسبب تأخر ذلك لأسباب متعددة، وأن هذا الأمر يعتبر أحد الصعوبات التي واجهت سيدات المنتدى، وهن من الفاعلات اللواتي يدرن أعمالهن بأنفسهن، وصاحبات الأعمال اللواتي قمن بمواجهة التحديات وتذليلها، حيث عملن معاً على مر السنوات الثماني الماضية، ما شجعهن على تأسيس الشركة التي تضم 24 سيدة أعمال ووضع أموالهن فيها، كما عملن على توثيق هذه الصعوبات، كي تستفيد منها سيدات الأعمال في المستقبل. وختمت السيدات بالتأكيد على أن مشروعهن الصناعي سيرى النور قريباً.

هيكل قطاع الصناعات التحويلية بدول الخليج .. تطّور لافت في العقدين الماضيين

حقق قطاع الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطوراً مشهوداً خلال فترة العقدين الماضيين، ويرجع ذلك إلى الاهتمام والدعم الذي يجده القطاع الصناعي من دول المجلس؛ نظراً للدور الذي يقوم به في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية لهذه الدول. وقد اشتملت جهود هذه الدول بدعم التنمية الصناعية على عدة محاور أساسية، من ضمنها توفير البنية التحتية اللازمة وإنشاء المدن الصناعية، إلى جانب إنشاء صناديق وبنوك التنمية، بالإضافة إلى تقديم عدد من الحوافز الصناعية الأخرى.

إعداد: صالح طه
خبير – إدارة المعلومات الصناعية "جويك"
taha@goic.org.qa

ولعب القطاع العام دوراً أساسياً في بناء وتوسيع القاعدة الصناعية الخليجية، من خلال إسهامه في إقامة العديد من المجمعات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية العالية، والطاقات الإنتاجية الكبيرة، لذا فقد تركزت هذه الجهود نحو استغلال الموارد المحلية، المتمثلة في الثروة الهيدروكربونية، والتي تشكل ميزة نسبية في عملية التصنيع (كالبتروكيماويات، والأسمدة الكيماوية، والحديد والصلب، والألومنيوم، ومطاحن الدقيق)، بينما انصبت جهود التصنيع لدى القطاع الخاص نحو إقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة ذات الدفع الأمامي، بهدف إحلال الواردات أولاً، ومن ثم تصدير الفوائض للأسواق المجاورة والخارجية.

ويتضح من الجدول والشكل التالي حجم التطورات التي طرأت على هيكل الصناعات التحويلية في دول المجلس، فقد ازداد عدد المصانع العاملة من 12317 مصنعاً عام 2008 إلى 15165 مصنعاً عام 2012، وبمعدل نمو تراكمي لخمس سنوات بلغ 5.2 %. فيما ارتفع حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة من 149578 مليون دولار إلى 336138 مليون دولار أميركي وبمعدل نمو تراكمي للسنوات الخمس بلغ 22.4 %، فيما زاد عدد العاملين للفترة نفسها من 97219 عاملاً ليصل إلى 1340014 عاملاً وبمعدل نمو تراكمي بلغ 8.4 % للفترة نفسها.

وحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التصريف الرابع تم تصنيف أنشطة الصناعة التحويلية حسب الأنشطة التالية:

صناعة المنتجات الغذائية

1 - صناعة المشروبات.
2 - صناعة منتجات التبغ.
3 - صناعة المنسوجات.
4 - صناعة الملابس.
5 - صناعة الجلود ومنتجاتها.
6 - صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) والأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر.
7 - صناعة الورق ومنتجاته.
8 - الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة.
9 - صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة.
10 - صناعة المواد والمنتجات الكيميائية.
11 - صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية الطبية.
12 - صناعة منتجات المطاط واللدائن.
13 - صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية).
14 - الصناعات الأساسية للمعادن.
15 - صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات).
16 - صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية.
17 - صناعة المعدات الكهربائية.
18 - صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر.
19 - صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة.
20 - صناعة معدات النقل الأخرى.
21 - صناعة الأثاث.
22 - صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر.
23 - إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات.

هيكل الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي
توزيع عدد المصانع

عدد المصانع	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو 5 سنوات	النسبة 2012 %
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	1,549	1,602	1,606	1,772	1,905	5.3%	12.6%
صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها	735	749	700	702	749	0.5%	4.9%
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث	403	374	389	390	421	1.1%	2.8%
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ	796	847	844	872	919	3.7%	6.1%
صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية	2,532	2,668	2,645	2,725	3,017	4.5%	19.9%
صناعة مواد البناء	1,987	2,122	2,129	2,258	2,567	6.6%	16.9%
صناعة المعادن الأساسية	201	216	194	268	300	10.5%	2.0%
صناعة المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى	3,351	3,540	3,639	3,867	4,277	6.3%	28.2%
صناعة الأثاث	763	884	889	928	1,010	7.3%	6.7%
إجمالي الصناعات التحويلية	12,317	13,002	13,035	13,782	15,165	5.3%	100.0%

توزيع المصانع في الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الصناعي 2012

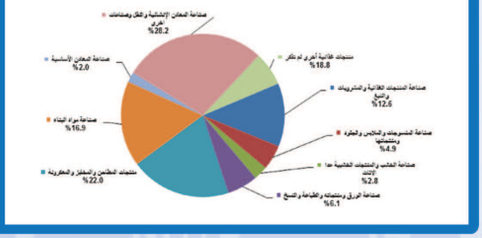

معدل النمو السنوي في عدد مصانع الصناعات التحويلية

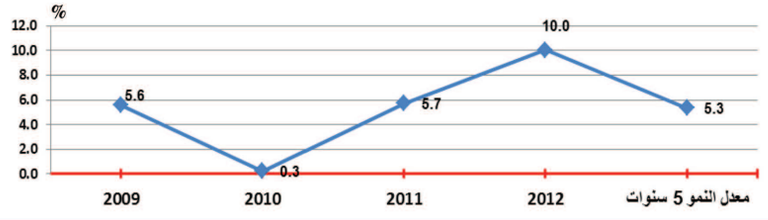

هيكل الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي
توزيع حجم الاستثمارات

الاستثمارات - مليون $	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو 5 سنوات	النسبة 2012 %
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	11,316	12,352	13,688	16,575	17,443	11.4%	5.2%
صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها	2,161	2,026	2,150	2,184	2,592	4.7%	0.8%
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث	515	559	479	598	636	5.4%	0.2%
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ	3,391	3,577	4,147	4,842	5,003	10.2%	1.5%
صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية	81,461	100,538	126,652	195,454	199,025	25.0%	59.2%
صناعة مواد البناء	18,730	20,756	22,359	30,886	32,695	14.9%	9.7%
صناعة المعادن الأساسية	18,049	25,190	34,311	42,358	44,822	25.5%	13.3%
صناعة المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى	12,867	14,802	17,026	29,004	32,323	25.9%	9.6%
صناعة الأثاث	1,088	1,155	1,334	1,534	1,598	10.1%	0.5%
إجمالي الصناعات التحويلية	149,578	180,955	222,147	323,435	336,138	22.4%	100.0%

معدل النمو السنوي للاستثمارات في الصناعات التحويلية

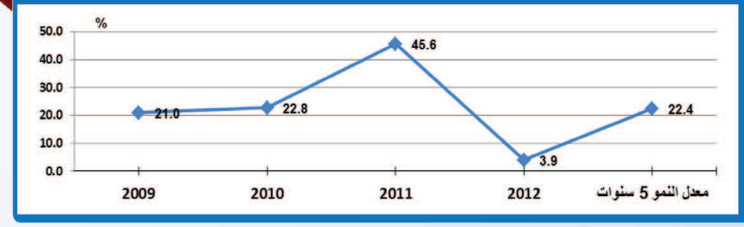

توزيع الاستثمارات في الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الصناعي 2012

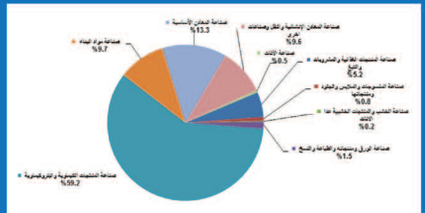

هيكل الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي
توزيع عدد العاملين

توزيع العاملين	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو 5 سنوات	النسبة 2012 %
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	137,636	149,493	159,613	188,234	196,765	9.3%	14.7%
صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها	100,792	102,613	86,492	88,189	92,833	-2.0%	6.9%
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث	19,180	19,036	21,746	22,063	23,629	5.4%	1.8%
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ	51,961	54,489	60,832	63,414	66,093	6.2%	4.9%
صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية	197,071	209,248	222,023	256,254	260,808	7.3%	19.5%
صناعة مواد البناء	148,113	159,823	185,774	204,711	222,924	10.8%	16.6%
صناعة المعادن الأساسية	37,634	41,955	41,683	58,537	63,329	13.9%	4.7%
صناعة المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى	236,945	249,544	300,483	327,402	358,008	10.9%	26.7%
صناعة الأثاث	41,887	45,624	50,132	52,086	55,625	7.3%	4.2%
إجمالي الصناعات التحويلية	971,219	1,031,825	1,128,778	1,260,890	1,340,014	8.4%	100.0%

توزيع العاملين في الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الصناعي 2012

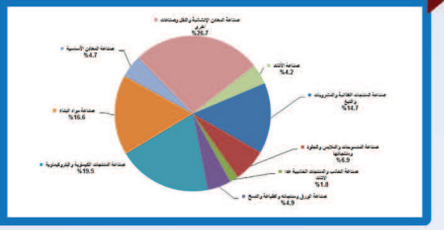

معدل النمو السنوي للعاملين في الصناعات التحويلية

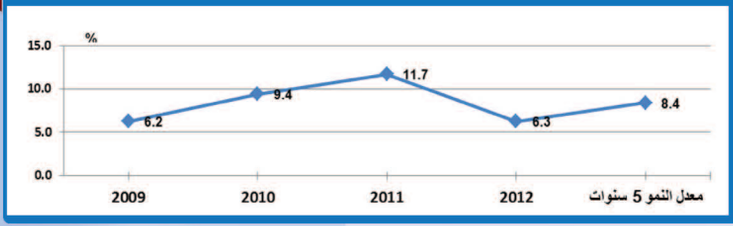

هيكل الصناعات التحويلية حسب الدول

عدد المصانع

احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في عدد المصانع بنسبة 39.3 %، فيما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية بنسبة 36.3 %، بينما سلطنة عمان كانت في المرتبة الثالثة بنسبة 9.9 %، ومملكة البحرين في المرتبة الرابعة بنسبة 5.2 %، تلتها دولة قطر بالمرتبة الخامسة بنسبة 4.7 %، ودولة الكويت المرتبة السادسة بنسبة 4.6 %.

توزيع عدد المصانع في الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب الدول - 2012

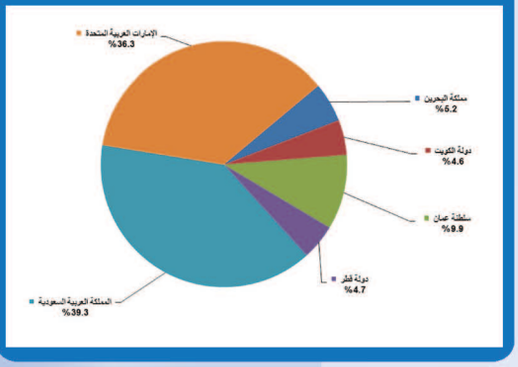

حجم الاستثمارات

احتلت السعودية المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات بنسبة 51.3 %، تلتها قطر في المرتبة الثانية بنسبة 24.4 %، بينما احتلت المرتبة الثالثة الإمارات بنسبة 9.6 %، والمرتبة الرابعة عُمان بنسبة 7.2 %، تليها في المرتبة الخامسة الكويت بنسبة 4.4 %، والبحرين في المرتبة السادسة بنسبة 3.1 %.

توزيع حجم الاستثمارات في الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب الدول - 2012

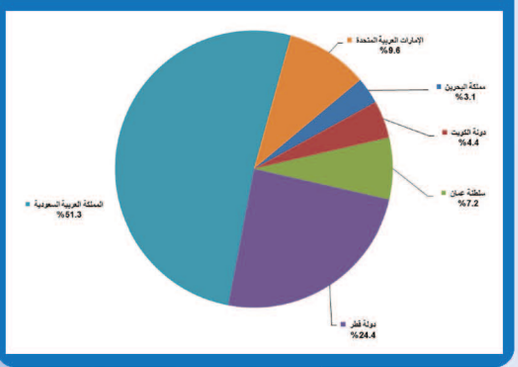

عدد العاملين

جاءت السعودية بالمرتبة الأولى في عدد العاملين بنسبة 51.1 %، تليها الإمارات بالمرتبة الثانية بنسبة 24.4 %، بينما احتلت المرتبة الثالثة الكويت بنسبة 6.3 %، والمرتبة الرابعة عُمان بنسبة 5.3 %، تليها في المرتبة الخامسة قطر بنسبة 5.1 %، وفي المرتبة السادسة البحرين بنسبة 4.4 %.

توزيع عدد العاملين في الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب الدول - 2012

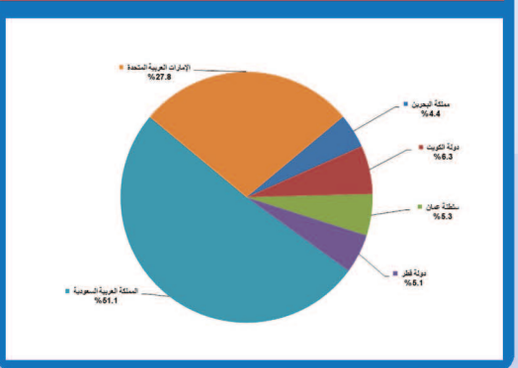

تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية هذه المشاريع

العقيل: الحاجة ملحة لزيادة الاستثمارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة

كشفت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" أن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وصل خلال العام 2012 إلى 12.684 منشأة من إجمالي المنشآت في دول المجلس، وقد تصدرت الإمارات والبحرين دول المجلس بنسبة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى إجمالي المنشآت الصناعية فيها بـ 85.5 % و 81.8 % على التوالي.

وجاء ذلك خلال مشاركة المنظمة في الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي عقد تحت رعاية معالي وزير المالية السعودي د. إبراهيم العساف في فندق "فورسيزونز" بمدينة الرياض يومي 28 و29 مايو 2013، ونظمه كل من صندوق التنمية الصناعية السعودي "برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" والبنك السعودي للتسليف والادخار، بالتعاون مع مجموعة "الاقتصاد والأعمال". وقد حضر الملتقى وزير التجارة والصناعة السعودي د. توفيق الربيعة وقرابة 700 مشارك من صانعي السياسات الحكومية، وقادة المؤسسات المصرفية والاستثمارية والمالية العاملة بالمملكة، وممثلي قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقدم الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة عرضا شخّص واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في دول المجلس، وأعلن أن حجم الاستثمارات في هذه الصناعات بلغ 14 مليار دولار أميركي، شكلت حوالي 4.2 % من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي عام 2012، وكشف أن هذه النسبة متدنية جداً، وهناك حاجة لزيادة هذه الاستثمارات أسوة بالدول المتقدمة.

كما لفت العقيل إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما نسبته 90 % من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال في الإمارات، وهي توظف 85 % من القوى العاملة، ورغم ذلك فإن إسهامها في الناتج المحلي يقتصر على حوالي 30 % فقط. أما في السعودية فأشار إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 93 % من إجمالي الشركات، وتستوعب نحو 27 % من العمالة، موضحاً أن "مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 33 % فقط، وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة لحجم نمو الاقتصاد السعودي وتركيز المملكة على التنويع الاقتصادي، ومقارنة بالدول المتقدمة التي تسهم فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 50 % من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في سلطنة عمان فأعلن العقيل أن هذه المنشآت تشكل 70 % من إجمالي المؤسسات العاملة، موضحاً أن السلطنة تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الزراعة، والأسماك، والصناعة، والخدمات والسياحة.

وقدم العقيل مجموعة من التوصيات، تتلخص في إعطاء أولوية للأعمال القائمة على المعرفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع المنافسة إقليمياً وعالمياً، وتبني أفضل الممارسات العالمية في مجال تقديم الخدمات المالية وغير المالية لها. ودعا لأن تكون دول المجلس ملتزمة ببناء قدرات وطنية وجيل جديد من رجال الأعمال، لديهم الإرادة لتحمل المخاطر وأخذ المبادرة لتحقيق التميز في التنفيذ، إلى جانب عقد شراكات مع أفضل المؤسسات والشركات في العالم لتسريع اكتساب ونقل المعرفة، والعمل مع الحكومة لتطوير بيئة الأعمال وإعداد بنية تشريعية حديثة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة للتوصية بعمل دول المجلس على تطوير تصور مشترك لهذه المشاريع لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية والإقليمية، وإطلاق مشروع لائحة مؤشرات ريادة الأعمال لدول المجلس، ليساعد على تطوير سياسات مرتكزة على البيانات الإحصائية، ووضع مؤشرات قياس فعالة لمتابعة نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبناء القدرات الوطنية الإقليمية.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

مؤسسة رائدة في تمويل القطاع الصناعي ومسهماً في دعم التنمية الاقتصادية والبشرية في المملكة العربية السعودية من خلال:

- الإقراض الصناعي
- دعم سياسات واستراتيجيات القطاع الصناعي
- الخدمات الاستشارية
- التركيز على العملاء
- التدريب وتنمية الكفاءات والمعرفة

للمزيد من المعلومات، نأمل الاتصال بالصندوق على العنوان التالي:

ص.ب. ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩ هاتف: ٠٠٩٦٦١٤٧٧٤٠٠٢ - فاكس: ٠٠٩٦٦١٤٧٩٠٠١٦٥

contactus@sidf.gov.sa

www.sidf.gov.sa

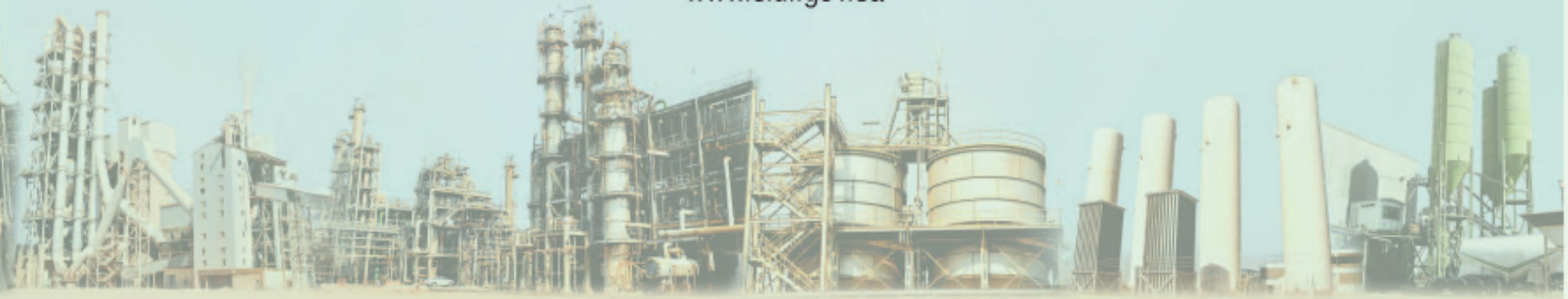

أنشأته "جويك" للنهوض بالاقتصاد الخليجي

المزروعي:

قطاع المشروعات الصناعية يجذب المستثمرين ورجال الأعمال

على مّر سنوات من العمل الدؤوب في المجال الصناعي، أدركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) أهمية الخدمات الاستشارية والدعم الفني في القطاع الصناعي، وما يعود به من منافع على الصناعة بشكل خاص، وعلى الاقتصاد عامة، ولأن عمل المنظمة يقوم على طرح الفرص الاستثمارية الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقديم الاستشارات اللازمة لدعم التكامل بين الصناعات القائمة، كان وجود قطاع المشروعات الصناعية ضرورة ملحة في "جويك"، ليدعم دورها كجهاز استشاري ومصدر للمعلومات الصناعية في المنطقة.

حوار: عبير عادل جابر
مديرة تحرير مجلة "التعاون الصناعي"
اختصاصية تطوير أعمال – "جويك"
aajaber@goic.org.qa

وللتعرف أكثر على ما يقدمه قطاع المشروعات الصناعية في "جويك" للصناعة الخليجية، التقت مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي" الأمين العام المساعد السابق الأستاذ محمد عبيد المزروعي، قبل مغادرته المنظمة لاستلام مهامه الجديدة كرئيس للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

وهنا نص الحوار..

*** ما هو الهدف من وجود قطاع المشروعات الصناعية في "جويك"؟**

الهدف الأساسي لقطاع المشروعات الصناعية هو تقديم الخدمات الاستشارية والدعم الفني لقطاع الصناعة في الدول الأعضاء من خلال التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سعياً لتعزيز قدرات العملاء لزيادة القيمة المضافة وتحقيق النجاحات في الأعمال.

*** وما أهميته بالنسبة للمنظمة؟**

يعمل قطاع المشروعات الصناعية على جذب القطاع الخاص الخليجي والعالمي للاستثمار في الأنشطة الصناعية بالدول الأعضاء، وذلك من خلال طرح الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة بما يواكب المتطلبات والشروط البيئية وترشيد استخدام الطاقة، وهو يقوم بذلك بناء على خطة مدروسة تواكب أهداف "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" وفق ما يلي:

- طرح الفرص الاستثمارية وإعداد دراسات ما قبل الجدوى ودراسات الجدوى النهائية.
- الترويج للفرص الاستثمارية على المستويين المحلي والدولي.
- العمل على نقل التقنيات الحديثة والمتطورة التي تواكب المتطلبات البيئية وتقييمها فنياً واقتصادياً.
- إعداد الدراسات القطاعية والمصرفية بما يوفر للعملاء اتخاذ القرار الاستثماري السليم.
- إعداد الدراسات التشخيصية.
- تقديم خدمات الدعم الفني بهدف ترشيد استهلاك الطاقة وتقليل الفاقد من خلال تقييم وضع الطاقة وكفاءة الإنتاج بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال برنامج الدعم الفني.
- إعداد دراسات الآثار البيئية للإنتاج الصناعي.
- تنفيذ الورش والبرامج التدريبية بهدف تعزيز القدرات لدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

*** ما هي البرامج التي يقدمها قطاع المشروعات الصناعية؟**

هناك برنامجان ينضويان تحت قطاع المشروعات الصناعية، هما: برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP) وبرنامج المعونة الفنية الصناعية (ITA).

*** هل يمكن أن تقدم لنا لمحة عن برنامج فرص الاستثمار الصناعي؟**

يسعى برنامج فرص الاستثمار الصناعي لتحديد فرص الاستثمار في تصنيع أفكار المشاريع الصناعية، ويهدف لابتكار أفكار جديدة تلائم القطاع الخاص في المنطقة، من خلال التعرف على فرص محددة للاستثمار في الصناعات بمنطقة الخليج وعلى المستوى الوطني. ويتولى البرنامج ترويج هذه الفرص للمستثمرين في القطاع الخاص، من خلال عقد حلقات دراسية وورش عمل، وفعاليات عامة أخرى متخصصة تعقد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

*** ما عدد الفرص التي قدمها البرنامج؟ وهل تمت الاستفادة منها من قبل المستثمرين؟**

منذ انطلاقته تولى البرنامج الترويج لأكثر من 400 فرصة استثمارية صناعية، تركزت في مجال الصناعات الهندسية وصناعة البلاستيك والمطاط والصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية. وقد تبنى القطاع الخاص ونفذ معظم هذه المشاريع.

*** ما الذي يقدمه البرنامج من دراسات للمستثمرين؟**

إلى جانب تقديمه أفكار المشاريع والاستثمارات الجديدة للصناعيين لاختيار المشاريع وتنفيذ المناسب منها، يعمل خبراء المنظمة بصورة واسعة على تحديد فرص المشاريع الصناعية الجديدة في دول الخليج، بهدف تحقيق مزيد من فرص التصنيع في المنطقة. وبمجرد تحديد

مثل تلك الفرص، وتحديد فكرتها وملاءمتها ومبرراتها، يتم إجراء التحليل الفني والتقني . الاقتصادي الواسع، بهدف تحديد الجدوى الفنية بصورة واسعة، والربحية المحتملة للمشروع. وبعدها تقدم هذه المشاريع إلى جمهور واسع من المستثمرين والمولين والصناعيين من القطاعين العام والخاص اللذين يشكلان القاعدة لدراسات ما قبل دراسة الجدوى و/ أو لدراسات الجدوى لتنفيذ المشروع.

* ما هي أبرز الدراسات التي تم إعدادها في قطاع المشروعات الصناعية؟

لقد أنجز قطاع المشروعات الصناعية عدداً من الدراسات المتعددة العملاء التي تهدف لدراسة قطاع معين لإيجاد المؤشرات الرئيسية لفرص الاستثمار المتاحة فيه. ومن أبرز هذه الدراسات: "واقع ومستقبل صناعة مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي"، و"صناعة السيارات في دول مجلس التعاون الخليجي"، و"البلاستيك الهندسي"، و"دراسة قطاع صناعة الفولاذ المقاوم للصدأ في دول مجلس التعاون الخليجي"، و"دراسة قطاع الصلب المتداول في دول مجلس التعاون الخليجي"، و"دراسة إضافة قيمة إلى غاز الميثان - الفرص الإستراتيجية للشرق الأوسط"، و"التوجهات الإستراتيجية لصناعة البتروكيماويات بالشرق الأوسط - آفاق التطورات".

* هل يمكن أن تقدم لنا لمحة عن برنامج الدعم الفني الصناعي؟

يقوم برنامج الدعم الفني الصناعي بالتقييم والقياس الفني الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تصميمه بهدف زيادة القدرة التنافسية لدى هذه المؤسسات في دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية اليمن، من خلال تقييم تكلفة الإنتاج وجودة المنتج والمسائل البيئية.

* ما الذي يقدمه هذا البرنامج للقطاع الصناعي؟

بناء على طلب العميل، يقوم فريق من خبراء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بزيارة موقع المنشأة التابعة للعميل، حيث يتولى فحص مرافق المنشأة وعملياتها وجمع البيانات الخاصة بالتكلفة ومعدل التدفق لجميع المواد المدخلة والخارجة، ومصادر الطاقة المستخدمة في عملية التصنيع. وعلى إثرها يقوم فريق الخبراء بتقييم البيانات المفصلة لتحديد إمكانيات الترشيد، والوفورات المحتملة، ومجالات التحسين الممكنة في المنشأة.

وبناءً على نتائج التقييم يتم إعداد تقرير سري للعميل، يتضمن نصائح في مجالات التحسين والتوصيات كحلول ممكنة، مع تقديرات تقليص التكلفة وتعزيزات الأداء وفترة استرداد تكلفة التحسينات.

وأخيراً يتم إرسال استطلاع متابعة للعميل، بعد شهرين أو ثلاثة، للوقوف على التقدم المحقق في تنفيذ التوصيات، وللتأكد من نجاح العميل أثناء التطبيق.

ومن الفوائد الرئيسة لبرنامج المعونة الفنية الصناعية أنه يعمل كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لقياس الأداء والتكاليف بالمقارنة بالصناعات المماثلة. كما أنه يسمح للمصانع الصغيرة والمتوسطة بتطبيق أفضل الممارسات دون الحاجة إلى توظيف الموارد والبرامج الداخلية. ويحقق البرنامج للمصانع زيادة في الوفورات في جميع المجالات تؤدي إلى تحسين الربحية، كما أنه يحقق زيادة القدرة التنافسية للشركات على المستويين الإقليمي والدولي.

ملخص ملف فرصة استثمار صناعي

معجون ومركز عصارة التمر

مواصفات المنتج	معجون ومركز عصارة التمر			
نوع المشروع	مشروع مستقل وقائم بذاته			
الإنتاج	الإنتاج السنوي	1000 طن معجون التمر 1400 طن مركز عصارة التمر	قيمة مبيعات المصنع: 5.3 مليون دولار (تشمل قيمة مبيعات أعلاف حيوانية)	
	عدد الورديات اليومية	1		
	عدد أيام العمل السنوية	300		
التسويق	المنطقة الجغرافية	**قطر:** 4 % **دول مجلس التعاون الأخرى:** 96 % **تصدير:** لا يوجد		
	الاستخدامات: السوق الرئيسية المستهدفة	- يستخدم في إعداد المواد الغذائية مثل: منتجات المخابز والحلويات. - الأسواق المحلية والخليجية وكذلك التصدير للخارج		
	حجم السوق المحلية (2015)	**قطر:** 1,200 طن معجون تمر، 124 طن مركز عصارة التمر **باقي دول مجلس التعاون:** 26,000 طن معجون تمر، 13,500 طن مركز عصارة التمر		
	حجم سوق التصدير (2015)	غير مستهدف		
التقنية	النوع	خط إنتاج شبه آلي		
	الوصف (العملية)	1. جمع وفحص وفرز وغسل وإزالة النوى من التمور وإنتاج العجينة وتغليفها. 2. جمع وفحص وفرز وغسل وتجفيف التمور ومن ثم إزالة النوى وتقشير التمور وإعداد العصارة منها ثم ترشيح العصارة وتركيزها وطبخها ومن ثم تعبئتها. 3. إعادة تدوير التمر غير الصالح للإنتاج والقشور وطحن البذور وإنتاجها كعلف للحيوانات.		
	المصادر	Agha Pack UAE, Dates Processing Machines- الإمارات العربية المتحدة		
المواد الخام	المستوردة	-		
	المحلية/ الخليجية	تمور		
الخدمات	الكهرباء	531,000 كيلو واط/ السنة		
	الماء	2,600 متر مكعب/ السنة		
	ديزل	44 كيلو ليتر/ السنة		
القوى العاملة	المجموع	22		
	الإنتاج	18		
	الإدارة	4		
الاستثمار	بند التكلفة	دولار أميركي (مليون)	ريال قطري (مليون)	% من إجمالي الاستثمار
	المجموع (بدون الأرض)	3.307	12.053	100
	إجمالي المعدات	0.821	2.994	25
	المباني والمنشآت المدنية	1.437	5.239	43.5
	أصول ثابتة أخرى	0.148	0.540	4.5
	تكاليف ما قبل الإنتاج [1]	0.058	0.210	2
	رأس المال العامل	0.842	3.070	25
مدة التأسيس		12 شهراً		
الربحية	مؤشرات الربحية	**العائد على الاستثمار ROI:** 25.19 %	**معدل العائد الداخلي IRR:** 24.32 %	**معدل العائد الداخلي (E) IRR:** 45.53 %
	صافي القيمة الحالية NPV (15%)	1.348 مليون دولار أميركي	4.913 مليون ريال قطري	
	التدفقات النقدية (السنة الثالثة)	0.898 مليون دولار أميركي	3.272 مليون ريال قطري	
	صافي الربح (السنة الثالثة)	0.734 مليون دولار أميركي	2.675 مليون ريال قطري	
	هامش الربح [2]	13.81 %		

ملاحظات:

1- في حالة القرض بنسبة 1 :1.5

2- صافي الأرباح على أساس نسبة منوية من المبيعات (بافتراض عدم وجود اقتراض أو فوائد). السنة الثالثة = سنة تشغيل القصوى – 100%

* سعر الصرف: 1 دولار أميركي = 3.645 ريال قطري

* متوسط سعر البيع (خارج المصنع) = **معجون التمر**=1,020 دولار أميركي/ الطن، **مركز عصارة التمر**=3,020 دولار أميركي/ الطن، (تتذبذب الأسعار حسب المواسم والطلب ونوعية التمور)

تم تقريب جميع الأرقام إلى أقرب كسر عشري.

مذكرة تفاهم تهدف للتنمية الاقتصادية بالمملكة

"جويك" وغرفة الشرقية تسعيان لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وقعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مذكرة تفاهم مع الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، وذلك يوم الأربعاء الموافق 20 مارس، في مقر الغرفة بالمملكة العربية السعودية. وقد وقع مذكرة التفاهم الأستاذ عبد الرحمن بن عبد الله الوابل الأمين العام للغرفة، والأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام "لجويك"، بحضور ممثلين عن الجانبين.

وجاءت مذكرة التفاهم هذه رغبة من الغرفة و"جويك" في تأسيس علاقات تعاون وتشاور لتطوير الصناعات في منطقة الخليج، وبصفة خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لما يجمعهما من أهداف مشتركة، مع قناعة الطرفين بأن وجود إطار للتعاون بينهما من شأنه تمكينهما من الوفاء بالتزاماتهما في مجالات تنمية هذه المشاريع في منطقة الخليج بشكل عام بمزيد

من الفاعلية والكفاءة، وإدراكاً منهما بأهمية التعاون في تحقيق المزيد من المكاسب ومواجهة التحديات الرئيسية في مجالات تنمية المشاريع الصناعية، وفتح المجال لتعظيم الاستفادة من خبرات بعضهما البعض في هذا المجال.

وقد حددت مذكرة التفاهم مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك، حيث تهدف إلى تأسيس إطار لتسهيل التعاون والتنسيق، وخلق علاقة عمل بين المنظمة وغرفة الشرقية لتوفير التعاون المستمر بينهما، وتسهيل تأسيس شراكات عملية وتحقيق الفائدة المرجوة للطرفين خلال التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى مساعدة رواد الأعمال والمستثمرين على الاستفادة من فرص الأعمال المتاحة، من خلال إبرام عقود منفصلة في مجالات محددة لتقديم المساعدة الفنية للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

وقد اتفق الطرفان على التعاون فيما بينهما في مجال إجراء البحوث وعقد ورش التدريب لكل ما يتعلق بالإستراتيجيات والسياسات الصناعية، التي تهدف إلى تنمية بيئة الأعمال وتقديم الاستشارات الفنية والإدارية والمالية، التي من شأنها دعم تنفيذ المشاريع التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. إلى جانب تعظيم استفادة هذه المشاريع من فرص الأعمال المتاحة سواء من خلال المشتريات الحكومية أو تنفيذ أعمال التشغيل للغير، وخصوصاً إنشاء مركز المناولة والشراكة الصناعية للربط ما بين المشتريين والموردين.

كما نصت المذكرة على العمل لزيادة القدرة التنافسية للصناعات ذات القيمة المضافة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، من خلال تبادل الخبرات المتوفرة لدى الطرفين، مع السعي لتطوير القدرات الفنية والإدارية للأفراد المعنيين ببيئة أعمال هذا القطاع من الصناعيين، والمستثمرين، ورجال وصاحبات الأعمال، والمسؤولين الحكوميين، وصناع القرار من خلال تبادل المعلومات والبيانات وعقد الدورات التدريبية وورش العمل، ودراسات الجدوى والفرص الاستثمارية وفق الإمكانات المتاحة، ودراسة وترويج الفرص الاستثمارية الصناعية طبقاً لما يتم الاتفاق عليه من الطرفين، وإعداد الدراسات الفنية التشخيصية لتحديد الفرص المتاحة ومعوقات الإنتاج التي تواجهها هذه الصناعات وفقاً لما يتم الاتفاق عليه، مع إجراء التقييم الفني للمصانع في المنطقة الشرقية، ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة.

وعلى هامش توقيع الاتفاقية شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" في الاجتماع الثالث لمجلس الأعمال السعودي القطري، الذي شاركت فيه نخبة من رجال الأعمال من المملكة العربية السعودية ودولة قطر يمثلون قطاعات صناعية تجارية وخدمية.

وقدم الأمين العام للمنظمة عبد العزيز العقيل عرضاً حول نشاط "جويك" وبرامجها، وتوقف عند الخدمات التي يمكن للمنظمة تقديمها للمستثمرين، وخصوصاً في مجال استكشاف وإعداد الفرص الاستثمارية الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية في مختلف القطاعات الصناعية، إضافة إلى خدمات بناء قدرات إدارات التصدير، والتقييم الفني لمواقع المصانع الصغيرة والمتوسطة، بهدف خفض التكاليف عبر تحسين كفاءة استخدام الطاقة ومضاعفة الإنتاجية، وتقليص الفاقد، ومكافحة التلوث، والحفاظ على نظافة البيئة، إلى جانب تسهيل التعاقد والتعاون بين أصحاب المشاريع الكبيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر التوافقات الثنائية والشراكات بين المشترين والموردين ضمن برنامج المناولة والشراكة الصناعية الخليجية. إضافة إلى دور "جويك" في رفع القدرات الفردية والتنظيمية للعاملين بالقطاع الصناعي من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات، وتوفير البيانات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية بشكل دقيق ومعتمد من الجهات الرسمية بدول مجلس التعاون واليمن، وذلك من خلال البوابة التفاعلية المطورة (IMI+).

التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون..

القطاع النفطي لا يزال الأبرز

سيطر القطاع الهيدروكربوني على اقتصادات دول الخليج العربية منذ بداية السبعينيات، وحتى الآن، حيث شكل ما نسبته 84 % من مجمل الإيرادات الحكومية في المتوسط. وبما أن هذا القطاع يعتبر من المصادر المستنزفة، وتتعرض أسعاره إلى تقلبات حادة، فقد أدركت حكومات هذه الدول الحاجة إلى التنوع الاقتصادي بعيداً عن هذا القطاع كمصدر دخل رئيسي ، وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عدم استقرار وديمومة عائداته. وكانت هناك ضرورة لأن تتبنى هذه الدول سياسات وإستراتيجيات لتنويع مصادر الدخل منذ أكثر من ثلاثة عقود ونيف، كذلك سعت حكومات هذه الدول للبحث عن بناء أسس مستدامة وأكثر استقراراً لنموها الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد قابل للنضوب وتتقلب أسعاره في السوق الدولية، لما له من تأثيرات اقتصادية عديدة تطال الموازنات العامة وموازين المدفوعات والاستقرار المالي، ومدى انتظام قدرة الاقتصادات الخليجية على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة. وخلاصة القول إن مفهوم "التنويع الاقتصادي" أصبح هدفاً رئيساً في جميع الخطط والإستراتيجيات التنموية لدول مجلس التعاون.

إعداد: د. أنور القرعان
مدير إدارة الدراسات
والسياسات الصناعية - "جويك"
aquraan@goic.org.qa

فما هو التنويع الاقتصادي بمفهومة الشامل والمتكامل؟ وما هو المنطق العلمي من وراء استخدامه؟ وما هي متطلباته؟ وإلى أية درجة يمكن تطبيقه؟ وما هي مستوياته؟ وكيفية قياسه؟ وما مدى ما حققته اقتصادات دول الخليج في هذا المجال؟ كل هذه الأسئلة مهمة لمتخذي القرار ومنفذي السياسات الاقتصادية، ولا تزال مدار بحث ودراسة على المستويين النظري والتطبيقي في الأدبيات الاقتصادية وغيرها، في هذه المقالة سنحاول الإجابة على أهم هذه الأسئلة مع التركيز على حالة دول مجلس التعاون.

مفهوم التنويع الاقتصادي

هناك تعريفات مختلفة لمفهوم التنويع الاقتصادي، وكلها تجمع على أنه يبحث في العمليات التي تؤدي إلى خلق اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة ومختلفة وبنسب متقاربة، وهذا يعني الاعتماد على مزيج من الإنتاج المتنوع من خلال بناء قاعدة إنتاجية واسعة، تعتمد على الميزات النسبية للبلد التي تقلص معدل المخاطرة إلى أدنى مستوياتها، فعندما يتضرر أحد القطاعات تبقى القطاعات الأخرى تنمو من أجل استمرارية الاستقرار الاقتصادي للبلد، لذا يجب ألا يكون الاعتماد بشكل رئيسي على نشاط معين مثل قطاع النفط في دول الخليج أو قطاع الزراعة كما هو الحال في بعض الدول النامية الأخرى، بل على الصناعة والتعدين والتجارة (خصوصاً التصدير) والاستثمارات والعقارات والخدمات والأعمال الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والشركات الكبيرة والاستثمارات الأجنبية وغيرها من القطاعات الإنتاجية المنافسة. وفي هذا المجال تلعب مرونة العناصر الإنتاجية الرئيسية للاقتصاد، مثل العمل ورأس المال والتكنولوجيا، دوراً مهماً، فكلما كانت سهلة الانتقال من قطاع إنتاجي إلى آخر كلما تعززت عملية تنويع مصادر الدخل.

عملياً يحدث التنويع مع تحوُّل جذري في الهيكل الاقتصادي، أساسه قاعدة عريضة من المرافق الإنتاجية، أي سلسلة من الصناعات الفعلية الحديثة ذات القيمة المضافة المحلية والميزة التنافسية. وهذا المسار في التحوُّل عملية معقدة ومكلفة في التخطيط والتنفيذ والتمويل، وكذلك المدى الزمني الذي يستغرقه.

وفي حالة دول مجلس التعاون فإن التنويع الاقتصادي يعني تقليص الاعتماد على قطاع النفط، وذلك من خلال تشجيع وتنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن دول المجلس تعاني من ثلاثة تركزات اقتصادية لها علاقة بعملية التنويع وهي:

أولاً: تركز القطاعات الإنتاجية في القطاع النفطي وما يتعلق به من أنشطة أخرى.

ثانياً: التركز في القطاع الحكومي، حيث إن نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي لا تزال تعتمد على الحكومات في هذه الدول.

ثالثاً: التركز الأجنبي (غير الخليجي) في سوق العمل، حيث تشكل العمالة الأجنبية الغالبية العظمى في أسواق العمل الخليجية، خصوصاً في القطاع الخاص.

وعليه فإن أية إستراتيجية للتنويع لا بد أن تنظر بجدية إلى هذه التركزات الثلاثة ومدى ارتباطها ببعضها البعض، كذلك لا بد من الإشارة إلى أن عملية التنويع يجب أن تأخذ بالحسبان الأمور التالية:

أ – التنافسية: ويشمل هذا المفهوم أحد الإشكالات الرئيسية التي تواجه عملية تنويع مصادر الدخل في دول المجلس، حيث يعتبر كثير من الكتاب أن مفهوم التنويع يتناقض مع مفهوم التنافسية، بمعنى أن التنويع قد يأتي على حساب التنافسية، لكنني أرى أن هذا صحيح في المدى القصير، أما في المدى البعيد يمكن لدول المجلس أن تنافس في مجالات تفتقر فيها للميزة النسبية، للحصول على التراكم المعرفي، وذلك بالاستثمار الرشيد في التكنولوجيا ورأس المال البشري والبحث والتطوير، الأمر الذي يمكن هذه الدول من المنافسة في قطاعات غير تقليدية على المدى البعيد، والشواهد على ذلك كثيرة، منها شرق آسيا، حيث رفعت من مستوى القدرات المعرفية، حتى استطاعت الوصول إلى مرحلة الندية في التنافس على المستوى الدولي. ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي لا يمكن لهذه الدول أن تبقى معتمدة في غذائها ومائها ودوائها على الدول الأخرى، فلا بد لها أن تضحي بالتنافسية بدرجة معينة لحساب الحصول على تراكم الخبرات من أجل التنويع في المدى البعيد، خصوصاً أنها تمتلك الموارد المالية اللازمة في الوقت الحاضر، بمعنى أن تسعى إلى تحقيق هدف التنويع والاعتمادية الذاتية من خلال محاولة تنمية نشاطات متنوعة قد لا تكون لها أفضلية في الميزة النسبية على المدى القريب، وذلك لتقليل الاعتمادية الوطنية على مداخيل النفط والغاز الناضبة وغير المستدامة، والاعتماد على مداخيل من نشاطات اقتصادية تتسم بقدر كبير من الاستدامة.

ب – الابتكار: فأي اقتصاد يسعى إلى التنويع، لا بد له من التركيز على الابتكار (Innovation) والذي يعني خلق فرص وأنماط إنتاجية جديدة واستغلالها سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث يمكن للدول التي تركز على الابتكار أن تجد لنفسها مجالات إنتاجية منافسة جديدة أو تطوير ما هو موجود ليصبح منافساً.

ج – التنمية الشاملة: فعملية التنويع يجب أن تتم بإطار التنمية الشاملة وما يرافقها من

إجراءات وسياسات تستهدف جميع القطاعات وليس بمعزل عن القطاعات الأخرى، لا بل ضمن إستراتيجية شـــاملة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بجميع أبعاده، فمثلاً لا يمكن لسياسات التنويع أن تحقق أهدافها بدون سياسة تجارية تعتمد على تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، التي تمكن من فتح أسواق جديدة لزيادة الإنتاج وإدخال منتجات جديدة. كذلك فإن عمليات التنويع يجب أن ترافق برامج محددة لتنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب الذي يعتبر العنصر الأهم في العمليات الإنتاجية والإبداعية.

أنماط التنويع

يمكن تقسيم التنويع الاقتصادي إلى مستويات مختلفة حسب الهدف منه، وما يهمنا في هذه المقالة هي التقسيمات ذات العلاقة بالتنويع الاقتصادي، فهناك من يضعه تحت مستويين، الأول: التنويع في المنتجات، أي بناء قاعدة عريضة من السلع والخدمات المنتجة، والثاني: تنويع الصادرات، بمعنى توسيع قاعدة المنتجات المصدرة وتنويع الأسواق التي تصدر إليها. وهناك من يقسمها إلى التنويع الأفقي والتنويع العمودي. فالتنويع الأفقي يقصد فيه خلق فرص لإنتاج سلع جديدة في القطاع نفسه، مثل قطاع التعدين، الطاقة أو الزراعة. أما التنويع العمودي فيعني التحول من صناعة أو قطاع إلى صناعة أخرى أو قطاع آخر، فمثلاً شركة تعدين النحاس يمكن أن تتوسع عمودياً إلى صناعة الكابلات أو الدخول في مجال خدمات النقل، وهذا النوع من التنويع يشجع على الترابط الأمامي والخلفي (Forward and backward linkages) بين القطاعات والصناعات المختلفة، بحيث يصبح إنتاج قطاع أو صناعة معينة عبارة عن مدخل لصناعة أو قطاع آخر، الأمر الذي يزيد من القيمة المضافة (value added) في الاقتصاد.

وهناك من يقسم التنويع إلى قسمين آخرين، وهما التنويع على المستوى الكلي والتنويع على المستوى الجزئي، فالتنويع على المستوى الكلي يقصد فيه الاقتصاد ككل (جميع القطاعات الاقتصادية) سالف التعريف، أما على المستوى الجزئي فيعني على مستوى المنشأة الاقتصادية (المؤسسة أو الشركة)، فالمؤسسة شأنها شأن الاقتصاد ككل يجب أن تنوع استثماراتها ونشاطاتها لتتفادى أثر التقلبات التي تحصل في السوق. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التنويع على المستوى الكلي والجزئي مكملان ويعززان بعضهما البعض، فأي إستراتيجية للتنويع على المستوى الكلي يجب أن تأخذ بالحسبان كيفية تشجيعه وحفزه على المستوى الجزئي.

طرق قياس التنويع الاقتصادي

هناك عدة طرق لقياس التنويع الاقتصادي ومن أهمها:

أولاً: نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في مجمل الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر مقياساً للتغير الهيكلي في عملية الإنتاج

ثانياً: نسبة مساهمة القطاع النفطي في مجمل العائدات الحكومية، وهذا مؤشر على مدى اعتماد الموازنات الحكومية على العائدات النفطية.

ثالثاً: نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى الصادرات الكلية (دون إعادة الصادرات)، وهذا مؤشر على مدى التنوع في الصادرات الوطنية.

رابعاً: المساهمة النسبية لكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مقياس لمدى قوة القطاع الخاص ومساهمته في الإنتاج نسبة إلى القطاع الحكومي، فكلما زادت هذه النسبة كلما زادت عملية التنويع، وذلك لأن العائدات النفطية عادة ما تذهب إلى الحكومة وليس القطاع الخاص.

خامساً: قياس مدى الترابط الأمامي والخلفي بين النشاطات الاقتصادية، فهذا المقياس يعطي مؤشراً عن مدى زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد، وقدرة الاقتصاد على خلق نشاطات مترابطة قوية تقلل الاعتماد على الخارج. في حالة دول مجلس التعاون الخليجي فإن هذا المقياس غير مستخدم، وذلك لعدم توفر جداول مدخلات الإنتاج ومخرجاته (Input-output tables).

من بين هذه المقاييس الخمسة فإن المقاييس من أول إلى ثالث هي الأكثر استخداماً في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لتوفر البيانات.

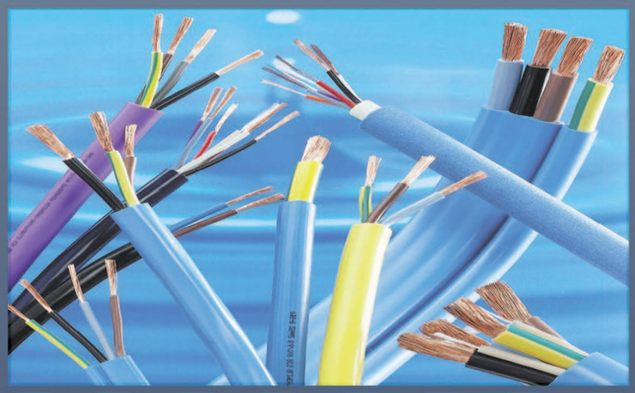

إنجازات دول المجلس في مجال التنويع

عند تطبيق المقاييس سالفة الذكر ومن الجدولين (1) و(2) والشكلين المرافقين لهما، واللذين يبينان مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات (دون إعادة الصادرات)، والإيرادات الحكومية للفترة (2005-2011) في الجدول (1) لدول المجلس ككل، وفي جدول (2)، الذي يشير إلى مساهمة القطاع النفطي في المتغيرات نفسها لكل دولة على حدة كمتوسط للفترة ذاتها، يتبين لنا أن القطاع النفطي لا يزال يلعب دوراً بارزاً في اقتصادات دول مجلس التعاون، فقد أسهم بنسبة 45.6 % بالمتوسط في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون للفترة 2005 - 2011، وكان أعلاها في قطر، حيث بلغت مساهمته 53.2 %، تلتها الكويت بنسبة 52 %، وفي الترتيب الثالث السعودية بنسبة بلغت 49.8 %، ثم عُمان في الترتيب الرابع بنسبة قاربت 47 %، وكان أقلها في البحرين، حيث بلغت مساهمته 23.2 % فقط، وذلك بسبب عدم وفرة موارد النفط والغاز فيها، وارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي كالصناعات التحويلية والخدمات المالية والتأمين والعقارات.

كذلك فإن القطاع النفطي لا يزال يشكل النسبة العظمى من الصادرات (دون إعادة الصادرات) لجميع دول المجلس، حيث بلغ متوسط مساهمته نحو 83.9 % خلال الفترة نفسها لدول المجلس، وكان أعلاها في الكويت، حيث بلغت 94.5 %، تلتها قطر بنسبة 92.2 %، ثم السعودية بنسبة 89.6 %، وكان أقلها في الإمارات بنسبة 60 % بسبب تنوع القاعدة التصديرية، خصوصاً صادرات المناطق الحرة، التي تشكل نسبة لا بأس بها من إجمالي صادرات الإمارات.

كما أن القطاع النفطي لا يزال يشكل النسبة الكبرى من إيرادات الحكومات، حيث شكل ما نسبته 84.2 % بالمتوسط من إجمالي إيرادات دول مجلس التعاون خلال الفترة (2005 -2011)، وكانت نسبته الأعلى في الكويت، حيث بلغت 93.3 %، وأقلها في قطر، حيث شكلت ما نسبته 61.8 % فقط بالمتوسط خلال الفترة نفسها.

جدول(1): مساهمة القطاع النفطي في كل من الناتج المحلي والصادرات والإيرادات الحكومية لدول مجلس التعاون

السنوات	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	مساهمة القطاع النفطي في الصادرات %	مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات الحكومية %
2005	45.2	87.3	86.6
2006	46.8	84.4	86.5
2007	45.3	83.5	84.1
2008	50.7	84	85.5
2009	38.5	81.6	80.5
2010	43.2	82.3	82.7
2011	49.3	84.5	83.4

المصدر: قاعدة بيانات "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية".

شكل (1)

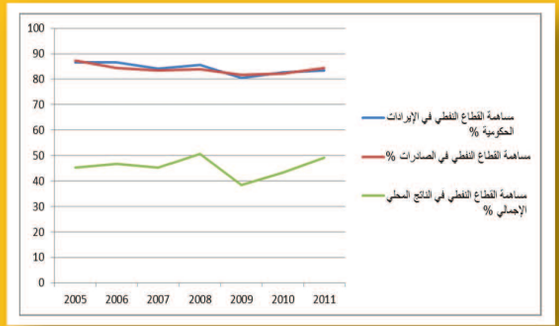

المصدر: قاعدة بيانات "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية".

جدول (2): التوزيع النسبي لمساهمة القطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي (متوسط الفترة 2005 – 2011)

الدولة/ البيان	الناتج المحلي الإجمالي %	الصادرات (دون إعادة الصادرات) %	الإيرادات الحكومية %
الإمارات	34.2	60.0	81.2
البحرين	23.2	84.3	78.2
السعودية	49.8	89.6	87.4
عمان	47.2	85.3	77.8
قطر	53.2	92.2	61.8
الكويت	52.0	94.5	93.3
دول مجلس التعاون	45.6	83.9	84.2

المصدر: محتسب من قواعد بيانات "جويك".

شكل (2)

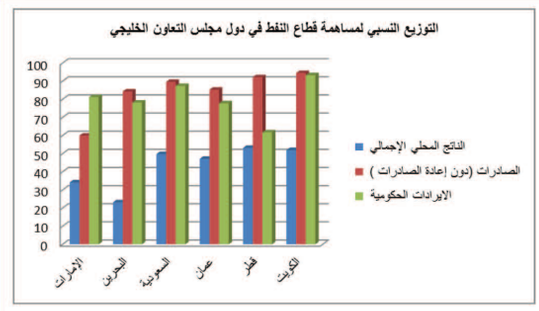

المصدر: قاعدة بيانات "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية".

ومن الملاحظ أنه بالرغم من أن دول المجلس بذلت جهوداً كبيرة في تنمية القطاعات غير النفطية، خصوصاً الإمارات، حيث تنوعت تجارب هذه الدول في مجال التنويع، مثل التوسع في الصناعات المحلية القائمة كصناعات البترول والغاز وما يتعلق بهما، والزراعة والاتصالات، والسياحة، والإنشاءات، والعقارات والخدمات وغيرها من القطاعات الإنتاجية، إلا أنه وحسب المؤشرات الثلاثة آنفة الذكر، والتي تشير بوضوح إلى أن هذه الدول لا تزال تعتمد على القطاع الهيدروكربوني في الهيكل الإنتاجي والتصدير والموازنات الحكومية.

وهنا لا بد من التنويه إلى أنه عند مقارنة هذه الأرقام بالوضع الذي كان سائداً في بداية السبعينيات من القرن الماضي، فإننا سنجد أن هناك تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، حيث كانت هذه الدول تعتمد وبشكل شبه كامل على قطاع النفط والغاز.

كذلك لا بد من الإشارة إلى وجوب إضافة المؤشرين رابعاً وخامساً (في حال توافر المعلومات التفصيلية) سالفي الذكر لتكوين صورة واضحة عن مدى نجاح دول المجلس في عملية التنويع الاقتصادي من جميع زواياها ومستوياتها.

وفي النهاية، يتعين على دول المجلس الأخذ بالاعتبار القضايا ذات الأهمية القصوى، والتي يمكن إيجازها في العمل على تفعيل مراكز البحوث والتطوير، وتشجيع الابتكار، وتكوين كوادر وطنية عالية التدريب والتأهيل والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي حققت نجاحاً في هذا المضمار مثل دول شرق آسيا وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، وإنشاء المناطق الحرة، وتكوين شراكات إستراتيجية مع الشركات العالمية متعددة الجنسية، وتحديث القوانين والتشريعات التي تحفز الابتكار والتنافسية.

بنك قطر للتنمية
يدعم الصناعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد
بنسبة فائدة 3 ٪
وفترة سداد تصل إلى 15 سنة *.

من الممكن للصناعات ذات القيمة المضافة للإقتصاد القطري وهي الصناعات القائمة على التكنولوجيا الحديثة، و ذات الإستعمال الأمثل للموارد المحلية من مواد خام وخلافه، وتسبب تقليل الإعتمادية على الواردات، وذات توجه تصديري، وتقلل الإعتمادية على العمالة وتكون مشاريع صديقة أو داعمة للبيئة القطرية للأستفادة من نسبة التمويل المدعومة من بنك قطر للتنمية بنسبة 3 ٪ وفترة سداد تمتد الى15 سنة*.

QDB
بنك قطر للتنمية
QATAR DEVELOPMENT BANK

يرجى الاتصال على هاتف رقم44300009 أو زيارة موقعنا الإلكتروني، www.qdb.qa

* تطبق الشروط والأحكام.

الأسر المنتجة..
نواة لمصانع المستقبل

معظم الذين بنوا سمعة تجارية وصناعية في العالم واحتلوا مراكز مرموقة في قائمة الأشخاص الناجحين، انطلقوا من منازلهم بمشروعات صغيرة وبإمكانيات بسيطة وكفاح وجد ومثابرة، واعتلوا المجد سلماً سلماً. وهذا اينغفار كامبراد رجل الأعمال السويدي ومؤسس شركة "إيكيا" لبيع الأثاث والمفروشات، بدأت حياته من مزرعة والده حيث كان يحلب الأبقار، وفي سن الخامسة كان يشتري أعواد الثقاب بكميات كبيرة من العاصمة ستوكهولم، ومن ثم يعيد بيعها بكميات صغيرة في مدينته وبسعر أعلى، وفي سن السابعة كان يستخدم دراجته لإيصال السمك والحبوب والأشجار وأدوات الزينة إلى المشترين.

جمال بنون
إعلامي وكاتب اقتصادي
رئيس المركز السعودي
للدراسات والإعلام
jamalbanoon@gmail.com

أما الكوري بيونج شول أنشأ متجراً صغيراً لبيع الأرز والسكر عام 1938، وبدلاً من أن يكبر نشاطه في هذا المجال، قرر بيونج أن يغير مسار حياته حينما تحول العالم إلى التكنولوجيا الاستهلاكية، فترك متجره الصغير وتحول إلى صناعة التلفاز والغسالات والثلاجات ومعظم الأجهزة الكهربائية، فبنى إمبراطورية "سامسونج" التي يصل عدد العاملين فيها أكثر من 344 ألف شخص، وأرباحها فاقت 220 مليار دولار، وحسب تقرير نشر فأرباحها تعادل ضعف الدخل القومي لدول عربية كاملة مثل قطر والكويت والمغرب والعراق، ولو أن "سامسونج" دولة لكان ترتيبها 35 في أكبر اقتصاديات العالم حسب إحصائيات 2006. ولن نذهب بعيداً، فمؤسسو موقع "يوتيوب" انطلقوا إلى عالم الشهرة من خلال كراج سيارات، وها هو الآن يحصد الملايين من المشاهدين، والمليارات من الدولارات تدخل جيوب المؤسسين.

وفي عالمنا العربي والخليجي بعض التجارب الناجحة التي مارست الصناعة والتجارة من داخل المنزل، قرأت قصة قبل عام بثتها وكالة أنباء البحرين أن امرأة اسمها أمل، أصيب زوجها بإعاقة وتعيل أسرة كبيرة لا تقتصر على الأبناء وإنما تشمل إخوتها اليتامى، قررت أن تكون عنصراً فاعلاً لا اتكالياً على مجتمعها، فبدأت من منزلها بتصنيع المخللات والبهارات، ومن خلال القرض الذي حصلت عليه من بنك الأسرة، وقدره ألفا دينار، وبالفعل توسعت في أنشطتها وتحولت من التصنيع إلى التسويق والتصدير إلى الدول المجاورة، وبدأت تحقق دخلاً مرتفعاً، وبعد سنوات قليلة تمكنت من بناء مصنع للبهارات والمخللات.

وإحدى قصص النجاح الأخرى هي حكاية الإماراتية حمدة الحريزي، فلم يكن أحد يصدق أن هذه الفتاة سوف تصبح أشهر امرأة في العالم، فقد كانت تنظف العلب والصحون في منزل أحد معارفها، كان يبيع الكافيار براتب لا يتجاوز الـ 500 درهم شهرياً، وبعد فترة قصيرة وقد تعلمت أسرار المهنة استأجرت محلاً صغيراً وبدأت في بيع الكافيار، فكانت تشتريه من الإيرانيين وتقوم بإعادة بيعه، حمدة لم تيأس من منافسة كبار التجار لها، ونما مشروعها الصغير وكبر وأنشأت مصنعاً لتعليب الكافيار، وبدعم من مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب، أسست حمدة شركة زبلاك بيرلس العالمية لتجارة الكافيار، وأحكمت قبضتها على واردات بحر قزوين للشرق الأوسط، كما أنشأت مزارع لأسماك الحفش في إيران، وهو السمك المنتج لأجود أنواع الكافيار، وتسعى حالياً لإنشاء مزارع مماثلة في الإمارات.

لم أقصد من سرد قصص هؤلاء الدعاية لهم أو لشركاتهم، إنما من يتتبع نجاح هؤلاء سيجد أن هناك عاملاً مشتركاً بينهم، هو أنهم انطلقوا من منازلهم ومن بيوتهم، أخرجتهم العزيمة والإصرار والتحدي لتغيير مسار حياتهم من الفقر والعوز إلى سلم النجاح. واليوم مع ارتفاع تكلفة المعيشة في الكثير من الدول الخليجية ونمو نسبة البطالة مع قلة فرص العمل، فضلاً عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع حالات الطلاق وارتفاع نسبة العنوسة، إلى جانب أن خطط التنمية في دول الخليج لدى بعض الدول لم تكن مدروسة وتسير وفق منهج غير مخطط، خصوصاً في ما يتعلق بدعم المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة، لهذا كان الاهتمام دائماً تجاه الأسرة المنتجة من قبل الحكومات والمؤسسات الاجتماعية من باب العطف والشفقة وليس من باب الاستثمار وتشجيع هذه الأسر، لهذا نرى أن الكثير من الأسر التي تعمل في هذا المجال تتعب بسرعة ولا تستطيع قطع المشوار أمام ضعف الإمكانيات وعدم وجود تسويق أو تشجيع.

هناك جهود خجولة للمؤسسات والجهات الاجتماعية الخيرية في دول الخليج بإقامة معارض لهذه الأسر، إنما في الواقع هذه المعارض تخدم المؤسسات الاجتماعية كنوع من النشاط الاجتماعي والدعاية، وليس كمنتج صناعي يستحق الاهتمام والعناية لينمو ويكبر، مشروعات الأسر المنتجة في دول الخليج واحدة من الروافد الاقتصادية المهمة التي تساعد في تحسين أوضاع هذه الأسر، كما أنها تفتح الباب أمام صناعات صغيرة ومنافسة في الأسواق العالمية والمحلية.

لكن حتى تتمكن هذه المصانع الصغيرة من الوقوف على قدميها بثبات، يتطلب إنشاء جهات تسوق لهذه المنتجات، أو إقامة شركات تتولى هذه المهمة، فالصين بنت إمبراطوريتها الصناعية من خلال الأسر المنتجة، وفي الهند وبنغلاديش تقدم شركات الملابس والمستلزمات النسائية كل الدعم والتمويل، والدعم لا يقتصر على مؤسسات المجتمع المدني، بل نظرة القطاع الخاص لأهمية هذه المصانع ودورها في توفير أيد عاملة وفرص عمل للكثير من النساء والرجال والأطفال والشباب، تخلق وعياً لدى المجتمعات بأهمية إتقان عمل مهني، وتوازناً ما بين طبقات المجتمع، وتعالج الكثير من المشكلات، أهمها انخفاض نسبة العوز لدى الأسر الفقيرة وتحويلها من عائلات تعتمد على المساعدات الخيرية إلى أسر قد تتحول في يوم من الأيام إلى مصانع ذات قيمة اقتصادية مضافة.

مساهمة منهما في التنمية الصناعية بالخليج

"جويك" وغرفة الشارقة تناقشان سبل التعاون المشترك

استقبل سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لـ "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في مقر المنظمة بالدوحة (دولة قطر)، وفداً رسمياً من غرفة تجارة وصناعة الشارقة برئاسة سعادة الأستاذ أحمد محمد المدفع رئيس مجلس إدارة الغرفة، وقد بحث الجانبان سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات بينهما، بما يساهم في التنمية الصناعية في دول الخليج خلال المرحلة المقبلة، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية التعاون بينهما في

التعاون الصناعي
في الخليج العربي

وقد ضم الوفد الرسمي للغرفة السادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة: محمد سالم المشرخ، وعبد الله محمد شريف، ومحمد علي السركال (عضو مجلس إدارة مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد")، وعلي سالم المحمود (عضو مجلس إدارة "رواد")، وحسين محمد المحمودي المدير العام للغرفة، وإبراهيم راشد الجروان مدير إدارة الشؤون الاقتصادية، وسعود عبد الرحمن الهاجري مسؤول العلاقات العامة، وعمر علي صالح مدير العلاقات الدولية، ولالو سامونيل رئيس مجموعة عمل قطاع الصناعة في الغرفة.

وعقد اجتماع موسع في مقر المنظمة بالدوحة ضم الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات الأستاذ محمد المخيني، ومديري الإدارات ومسؤولي البرامج في "جويك".

وتحدث الأمين العام عبد العزيز العقيل شاكراً الوفد على زيارته، واعتبر أنها "ترسخ ما تسعى إليه المنظمة من خلال إستراتيجيتها وخطتها الخمسية التي شددت على ضرورة التوجه في أعمالها ومشاريعها إلى القطاع الخاص، باعتباره القطاع الواعد في التنمية الصناعية خصوصاً، والتنمية الاقتصادية عموماً".

واعتبر العقيل أن "التعاون بين "جويك" وبين القطاع الخاص في الشارقة سيؤسس لمشروعات جديدة في ظل توفر الفرص الاستثمارية الواعدة، التي كشفت عنها "جويك" في الخارطة الصناعية التي أنجزتها مؤخراً". ونوه العقيل بإمارة الشارقة التي تشهد "نهضة لافتة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية".

وأشار الأمين العام إلى أن "ما يساهم في النهضة والتطور الاقتصاديين، ويدعم مسيرة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي منطقة الخليج بشكل عام، هو توجيه الاستثمار إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لما تؤمنه من فرص عمل للقوى البشرية، ولدورها البارز في تعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية".

وأشار العقيل إلى أن "جويك" "تسعى لدعم القطاع الصناعي بمختلف الطرق، خصوصاً من خلال برنامج المناولة والشراكة الصناعية الخليجية (GSPX)، الذي تكمن أهميته في إنشاء مراكز المناولة والشراكة الصناعية في مختلف دول الخليج، للتركيز على عملية التنمية الصناعية وتطويرها، وتعزيز علاقات الشراكة الصناعية، ليس على المدى القصير فحسب بل على المدى الطويل، بما يحقق شراكة دائمة بين الصناعات الخليجية القائمة.

من جهته أكد سعادة الأستاذ أحمد محمد المدفع رئيس مجلس إدارة الغرفة على أهمية التعاون بين الغرفة و"جويك"، نظراً للدور المهم الذي تلعبه في تطوير الواقع الاقتصادي، ومدى إمكانية الاستفادة من خبراتها في تنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية المستقبلية، مشيداً بدور المنظمة وبرامجها التي تهدف للتنمية الصناعية في دول الخليج.

وقد استمع أعضاء وفد غرفة تجارة وصناعة الشارقة إلى عرض تقديمي من الأستاذة عبير جابر اختصاصية تطوير الأعمال حول نشاطات "جويك" وبرامجها، وخصوصاً البوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق الصناعية (IMI Plus)، وبرنامج الاستثمار الصناعي، والخدمات المقترحة من المنظمة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وجرى نقاش موسع حول سبل تفعيل التعاون المشترك وتبادل الخبرات، خصوصاً أن مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين تشدد على التنسيق بينهما لتعظيم استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فرص الأعمال المتاحة، سواء من خلال المشتريات الحكومية أو تنفيذ أعمال التشغيل للغير، وخصوصاً إنشاء مركز المناولة والشراكة الصناعية للربط بين المشترين والموردين. وقد اتفق الجانبان على العمل على زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من خلال تبادل الخبرات المتوفرة لدى الطرفين. بالإضافة إلى السعي لتطوير القدرات الفنية والإدارية للأفراد المعنيين ببيئة أعمال قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، سواء الصناعيين أو المستثمرين أو رجال وصاحبات الأعمال ورواد الأعمال، أو المسؤولين الحكوميين وصناع القرار من خلال تبادل المعلومات، وعقد الدورات التدريبية وورش العمل.

في ورشة عمل ترويجية بغرفة عُمان وقعت خلالها مذكرة تفاهم

"جويك" تطرح 10 فرص استثمارية صناعية برأس مال 254.6 مليون دولار

أعلنت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عن وجود فرص استثمارية صناعية محتملة في سلطنة عمان تصل إلى قرابة 254.6 مليون دولار أميركي، منها الصناعات المعدنية الأساسية وتشكيل المعادن، والصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية. وجاء ذلك في ورشة عمل نظمتها "جويك" بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عُمان، بمقر الغرفة في سلطنة عمان، بحضور حشد من مسؤولي الشركات والمؤسسات المنضوية تحت مظلة الغرفة.

استهلت الورشة بكلمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة، تناول فيها دراسة الخارطة الصناعية التي "قامت بتشخيص الوضع الراهن للصناعة في دول المجلس، وحددت الصناعات الغائبة والمستهدفة، كما اقترحت الفرص الاستثمارية الواعدة"، موضحاً أن الهدف منها "أن تكون دليلاً يرشد المستثمرين الراغبين في الاستثمار بدول المجلس يوجههم لتحديد مجالات استثماراتهم في القطاع الصناعي في ظل حاجات المنطقة".

ونوه العقيل بالنهضة والتطورات اللافتة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها سلطنة عمان، معتبراً أنها حدثت "بفضل سياسة التنمية المتوازنة، حيث إن الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 1995 - 2020، تشير إلى مساهمة القطاع الخاص بحوالي 60 % من الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإن هذه الفرص الاستثمارية من شأنها أن تساهم في نمو هذا القطاع، لما فيه خير السلطنة والخليج". ولفت إلى أن "سلطنة عمان تحتل موقعاً حيوياً في الخليج وبين دول الجوار، وتتوافر فيها مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية".

وجرى خلال الورشة توقيع مذكرة التفاهم بين "جويك" وغرفة تجارة وصناعة عُمان، حيث وقع عن الغرفة الفاضل خليل بن عبد الله الخنجي رئيس مجلس الإدارة، وعن المنظمة أمينها العام الأستاذ عبد العزيز العقيل.

ثم استعرض المهندس إسماعيل الشافعي مدير إدارة الاستثمار الصناعي في المنظمة الفرص الاستثمارية التي قدمتها "جويك" للسوق العمانية، وهي تضم اللحوم المصنعة من الصويا، والسمن النباتي، ومستخرج الألوة فيرا، وحمض الأكريليك، بوليفينيل أسيتات (PVAC)، وأكياس البلاستيك، وعلب الألومنيوم، ولفائف الألومنيوم المطلية، وألواح الألومنيوم المركبة، والخرسانة الكبريتية. وتبلغ الاستثمارات في هذه الفرص ما يقارب 254.6 مليون دولار أميركي، أي ما يعادل 98 مليون ريال عُماني، وستساهم هذه الفرص في تشغيل قرابة 519 عاملاً.

وفي الختام قدم الأستاذ محمد بن خميس المخيني -الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات في "جويك"- عرضاً للبوابة التفاعلية المتطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (Industrial Market Intelligence- IMI Plus)، التي تقدم المعلومات الإحصائية الدقيقة والمعتمدة للمستثمرين وغيرهم، بما يشكل قاعدة معلومات مهمة تعتبر مصدراً قيّماً لإجراء البحوث القائمة على المعلومات، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والوصول إلى القرارات التجارية السليمة.

بهدف تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الكويت

"جويك" والهيئة العامة للصناعة تباشران التحضيرات لمركز المناولة والشراكة الصناعية

الأستاذ محمد بن خميس المخيني
الأمين العام المساعد
لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات
"جويك"

باشرت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت المرحلة الثانية من عملية إنشاء مركز للمناولة والشراكة الصناعية في دولة الكويت، وذلك بدعم فني من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

وأشار الأستاذ محمد بن خميس المخيني الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات في "جويك" إلى أنه "سيتم عمل مسح تجريبي لمدة أسبوع تقوم به الشركة التي رسي عليها العقد، وهي شركة "فيدباك"، ومن ثم ستبدأ عملية المسح الشامل لقرابة 400 مصنع في الكويت، تمهيداً لإطلاق مركز المناولة والشراكة الصناعية".

وسيعمل مركز الكويت للمناولة والشراكة الصناعية كآلية وسيطة لإيجاد توافقات ثنائية وشراكات بين المشترين والموردين، وعادةً ما يكون الموردون من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة. كما سيعمل كمركز خدمات للمعلومات الفنية الصناعية بين الدول الخليجية، وذلك بهدف خلق الصلات بين الجهات التي تطلب المنتجات أو تحتاج للاستعانة بجهات خارجية لتنفيذ بعض الأعمال وبين أولئك الذين ينفذونها ممن لديهم الخبرة.

وسيسهم هذا المركز في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، بهدف تحقيق معدلات أعلى في استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة، حيث سيفتح لها آفاقاً جديدة وأسواقاً متعددة من حيث الأنواع والكميات المطلوبة، إضافة إلى توفير منبر لتطوير المشاريع الصناعية الجديدة، بهدف سد الثغرات الموجودة في الأسواق استناداً إلى حركة العرض والطلب.

ويتألف مركز الكويت للمناولة والشراكة الصناعية من قاعدة بيانات، وفريق فني، ونظام معلوماتي يعمل كمركز خدمات للمعلومات الفنية، بهدف تفعيل علاقة التشابك الصناعي بين المنشآت الآمرة بالأعمال، والمنشآت المتعاقدة أو المنفذة للأعمال، وإيجاد صلات عمل بينهما.

وتهدف الهيئة العامة للصناعة بإنشائها لهذا المركز إلى تسهيل إقامة روابط الإنتاج بين الشركات الصناعية الإقليمية والعالمية، وسيعمل المركز على تقديم المعلومات والخدمات الفنية للاستفادة من بنك للمعلومات ومن أدوات الدعم الفني الأخرى.

وأولى خطوات تنفيذ هذا المشروع إنشاء قاعدة بيانات قوية تساعد على توفير فرص الأعمال للصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما سيقوم فريق عمل متخصص من إحدى الشركات العالمية بإجراء عملية المسح الميداني، وذلك عن الطاقات والقدرات المتاحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.

يشار إلى أن "اليونيدو" أنشأت 91 مركزاً للمناولة والشراكة الصناعية في أكثر من 44 دولة. أما على المستوى الخليجي فقد أنشأت "جويك" أربعة مراكز للمناولة في دبي وقطر والبحرين والسعودية، حيث تنتظم جميعها في شبكة واحدة هي الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية، التي تعمل على خلق المزيد من فرص العمل بين الأعضاء، وتضم أكثر من 1500 شركة مصنعة خليجية.

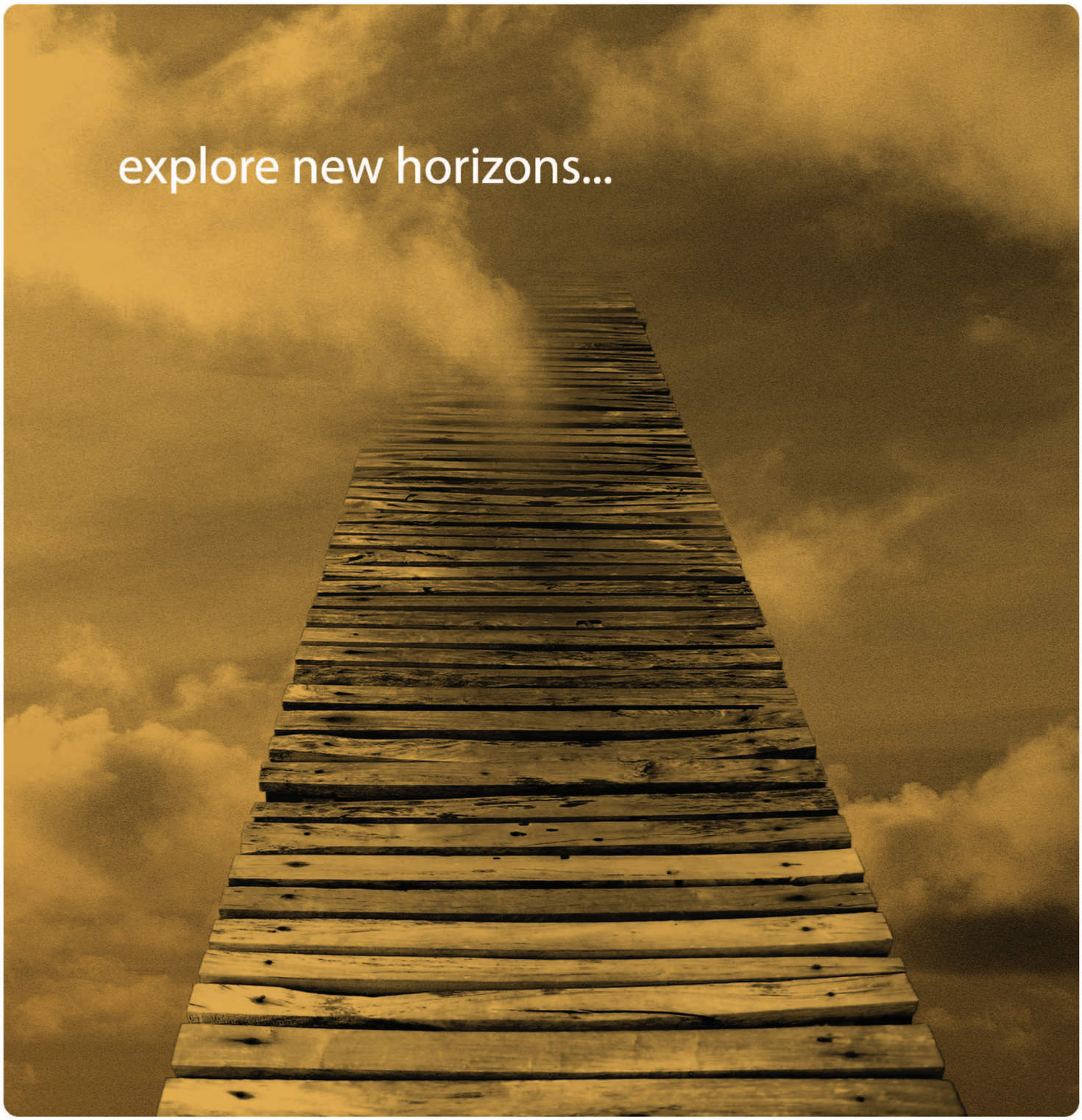

XENEL

Based in the Kingdom of Saudi Arabia, Xenel and Group Companies embrace a shared vision of achieving economic growth by bridging know-how to different parts of the world. Over its 35-year history, through its internal skills, joint venture partnerships and associations with global companies, the Group has built expertise in energy, infrastructure, manufacturing and service industries.

NATPET

شركة الكابلات السعودية
Saudi Cable Company

HIDADA الحـــــدادة

Alujain Corporation شركة العجين

xeca

ورش عمل تدريبية منوعة بمشاركة واسعة

الأمين العام لـ "جويك":
نسعى لبناء قدرات وطنية تدعم صناع القرار في الخليج

أنجزت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عدداً من ورش العمل التدريبية ضمن برنامجها للتدريب وتطوير القدرات (TCD)، كان آخرها ورشة عمل "إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي"، التي عقدت خلال الفترة من 8 حتى 10 أبريل 2013، بمشاركة متدربين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد سلطت الورشة الضوء على أهمية الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي لتحقيق النجاح في المشاريع، وفي السير بالمؤسسات على درب النجاح.

وأكد الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة أن الورشة التدريبية ساعدت المشاركين على تأدية عملهم من خلال تزويدهم بالمعارف والأسس الصحيحة لإعداد خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة، ووضع الخطة التنفيذية للإستراتيجية وتطويرها وتنفيذها. واعتبر أن الورشة تندرج ضمن سعي

"جويك" لبناء قدرات وطنية في مجال إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي، وبالتالي مساندة صناع القرار لوضع السياسات الصحيحة التي تنهض بالاقتصاد الخليجي.

وشارك في الورشة -التي قدمتها الدكتورة ليلى ذياب إشرير مستشارة التخطيط الإستراتيجي بمكتب الأمين العام لـ"جويك"- عدد من القائمين على إعداد الإستراتيجيات ومتابعة تنفيذها وتقييمها في وزارات الصناعة والاقتصاد والتخطيط، والمسؤولين عن إعداد المؤشرات الصناعية والبيئية والاقتصادية، وقاعدة البيانات الصناعية والبيئية، وباحثين ومخططين في وزارات الصناعة والاقتصاد والبيئة والتخطيط وفي غرف الصناعة والتجارة، وعدد من المؤسسات والشركات الخاصة.

وقدمت الورشة للمشاركين الأساليب الصحيحة لإعداد إستراتيجيات عملية تعتمد على أدوات قابلة للقياس، مبتعدة قدر الإمكان عن التنظير والمصطلحات المعقدة، التي يصعب فهمها من قبل صناع القرار أو المسؤولين عن تنفيذها وتقييمها.

ونظمت "جويك" ورشة عمل موجهة لسيدات أعمال من المملكة العربية السعودية بعنوان "كيف تبدأ مشروعاً صناعياً"، خلال الفترة من 29 - 30 أبريل 2013 في مقرها بالدوحة. وجاءت هذه الورشة بعد تزايد فرص الاستثمار في القطاع وارتفاع عدد المهتمات من سيدات الأعمال بمباشرة المشاريع الصناعية.

وقد عمل خبراء "جويك" على مناقشة موضوع الورشة، وأتاحوا الفرصة للمشاركات لرفع وتنمية قدراتهم في التعرف على الأسس العلمية والعملية لإقامة مشروع صناعي، وطرق الحصول على الأفكار المناسبة للمشاريع التي من الممكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع احتياجات المنطقة، حيث قدموا معلومات غنية ومدعمة بالبيانات والتحليلات حول المشاريع الصناعية، مع استعراض حالات عملية.

وساعدت الدورة المشاركات من سيدات الأعمال على الخروج بتصور واضح للأبعاد المختلفة لكيفية اختيار الفرص الاستثمارية الصناعية، والتعرف على دراسات السوق، والسياسات التسويقية، واختيار التكنولوجيا الملائمة للمشروع، وأساليب نقلها، والتحليل المالي للمشروع، والمؤشرات الناتجة عنه، وذلك عن طريق سلسلة من المحاضرات والأمثلة، واستعراض الحالات العملية التي تم التركيز عليها بصفة خاصة في هذه الدورة، مما ساعد على تبادل الخبرات وصقل مفاهيم العمل في مجال كيفية البدء بمشروع صناعي.

وتنوعت الموضوعات التي تناولتها الدورة التدريبية مرفقة بالشرح والتحليل والمناقشة لتغطي الهدف من إقامتها، وشملت كيفية اختيار الفرص الاستثمارية الصناعية ودورة المشروع، ومحددات السوق وتحديد حجم الفجوة، والتقييم الفني، واختيار التكنولوجيا، ومصادرها، إضافة إلى مدخلات المشروع من مواد وطاقة وقوى عاملة وخدمات، واختيار الموقع وهندسة المشروع والبرنامج الزمني لتنفيذه، إلى جانب موضوعات حول حجم الاستثمار وتكاليف الإنتاج وقوائم التدفقات النقدية ومعايير التحليل المالي.

يذكر أن "جويك" تسعى بشكل دؤوب من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD) على زيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون وجمهورية اليمن، من خلال دورات يمكن التسجيل فيها بكل سهولة من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، أو عبر التواصل بشبكات التواصل الاجتماعي على "فايسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب".

فعاليات صناعية قادمة

★ Gulf Glass 2013
3 - 5 September 2013
دبي، الإمارات العربية المتحدة

★ GCC-Swiss Forum
3 – 4 September 2013
Geneva، Switzerland

★ Saudi Agriculture
15 - 18 September 2013
Riyadh ،Saudi Arabia

★ Saudi Agro-Food
16 - 19 September 2013
Riyadh ،Saudi Arabia

★ The 4th Annual GPCA Fertilizer Convention
24 – 26 September 2013
Muscat، Oman

★ "ترانس فور 2013"
معرض قطر الدولي للنقل والسكك الحديدية والخدمات اللوجستية
29 سبتمبر - 1 أكتوبر 2013
الدوحة، دولة قطر

★ معرض ومؤتمر الاختراعات وتكنولوجيا النانو
3 – 5 نوفمبر 2013
الدوحة، دولة قطر

★ 8th Annual GPCA
19 – 21 November 2013
Dubai، UAE

★ ملتقى قطر الدولي لسيدات الأعمال وجائزة قطر 2013
نوفمبر 2013
الدوحة، دولة قطر

★ Digital Security Summit 2013
Riyadh - Saudi Arabia
8 – 9 September 2013

★ Lebanon Infrastructure Conference and Exhibition - LICEX 2013
10 - 11 October 2013
Beirut، Lebanon

★ MEED Oman Investment Forum 2013
27 – 29 October 2013
Muscat، Oman

وصل حديثاً .. إدارة المعلومات الصناعية "جويك"

★ التقرير الإحصائي السنوي
لأنشطة وزارة الاقتصاد 2010-2011
دولة الإمارات العربية المتحدة -2012

★ تقرير قطر الأعمال والتجارة 2012
وزارة الأعمال والتجارة
دولة قطر

★ السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

★ ملف الخليج الإحصائي 2012
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

★ تقرير الاستثمار العالمي 2011 الأونكتاد
الأونكتاد

New Arrivals

★ Qatar Business & Trade 2012
Ministry of Business and Trade
QATAR

★ Trade & Development Report UNCTAD 2012
UNCTAD

★ UNCTAD Hand Book of Statistics 2012
UNCTAD

★ World Economic Situation and Prospects 2013
United Nations

★ World Investment Report 2011
United Nations

لأن الذهب لا يخضع إلا لقوانينه الخاصة، فقد وجد نفسه في خصومة أبدية مع الورقة النقدية الخضراء التي لا يمكن لها أن تهيمن على النقد العالمي إلا إذا أزاحته كلياً من طريقها، عبر تهميشه وحصره في التداول بين الأفراد كمعدن ثمين، وليس كمعيار للسلع وتراكم الثروات.

سعيد هلال الشريفي
إعلامي سوري
saidhilal399@hotmail.com

حرب الدولار ضد الذهب

ما حقيقة ما حصل؟ وأين انتهت الحرب بين الدولار والذهب؟ وهل انتهت أصلاً؟

بدأت الحرب، حسب العديد من الدارسين المعاصرين، من تعهد الولايات المتحدة عقب نجاحها في صياغة بنود مؤتمر بريتون وودز عام 1944 بالالتزام بسعر ثابت لأونصة الذهب هو 35 دولاراً، والتزامها أيضاً بتحويل الذهب الذي ستحصل عليه مقابل مقايضته مع الدولار إلى المصارف المركزية حول العالم، لكن أياً من هذه التعهدات لم تر النور.

فما الذي حصل فعلاً؟

لقد أدت الخدعة التي انطلت على كل ممثلي الدول الموقعة على معاهدة بريتون وودز التي وضعت الأسس الحالية للنظام المالي العالمي، إلى سحب الذهب تدريجياً من بين أيدي الناس واستبداله بنقود ورقية أنتجت كوارث لا حصر لها على مستوى البشرية جمعاء. لقد تمكنت الولايات المتحدة من تحويل انتصارها العسكري في الحرب العالمية الثانية إلى انتصار اقتصادي امتد إلى وقتنا الحالي، حين نجحت في جعل عملتها الورقية عملة صعبة متداولة في جهات الأرض الأربع، وبواسطتها تتم كل المبادلات التجارية العالمية والتحويلات المالية عبر المصارف الدولية، إلى درجة أصبح فيها الدولار محل ثقة غالبية سكان المعمورة كعملة موثوقة، يضمنها اقتصاد قوي دون أن يكون مدعوماً بالضرورة بما يوازي العملة الورقية ذهباً.

هكذا بكل بساطة ساهمنا جميعاً كأفراد ودول بنسج خيوط أكبر مؤامرة ضد أنفسنا، حين تخلينا عن الذهب الذي كان الضامن لثروات الأفراد والدول طيلة بضع آلاف من السنين.

لقد شهد عقد السبعينيات من القرن الماضي ازدهاراً اقتصادياً نتيجة لعدة عوامل، أبرزها الطفرة النفطية والشره الاستهلاكي العالمي، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأميركية

إلى توجيه ضربتها القاضية لكل المدخرين عبر العالم، حين أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون عام 1971 بأن الولايات المتحدة تنوي التحرر من التزاماتها بتسليم سبيكة ذهب مقابل 35 دولاراً، وأنه من الأفضل تعويم الدولار وإخضاعه لسياسات السوق. وهكذا أيضاً، تبخرت ثروات الشعوب التي وثقت بالعملة العالمية وصار لزاماً عليها أن تدفع الآن أكثر من 1400 دولار لتحصل على سبيكة ذهب بدلاً من 35 دولاراً.

ما حصل بالتحديد، هو أن الولايات المتحدة قد خدعت البشرية حين قدمت لهم تعهداتها ببيع سبيكة الذهب بـ 35 دولاراً، لأنه في الواقع بدلاً من أن تبيع الذهب، راحت مصارفها الكبرى "غولدمان ساكس" وغيرها تشتري الذهب بهذا السعر، وعندما اطمأنت تلك المصارف إلى أن الكميات المتبقية في العالم لم تعد مغرية لاستمرار اللعبة، قررت وقفها، والدخول في المواجهة علناً.

تقدر كمية الذهب الموجودة حالياً بين أيدي الدول والأفراد بـ 155 ألف طن، ولا تتجاوز كمية المكتشف منه سنوياً نسبة 1.7 %. أي أن تفرده في ندرته واستحالة توفره بكميات كبيرة.

لقد ارتكبت بعض الدول العربية المصدرة للنفط خطأً فادحاً حسب تقديري حين أدخلت سلة من العملات الصعبة في تسعير نفطها، ولم تعتمد الذهب كواحد من هذه العملات الجديدة، لأنه ثبت بالدليل القاطع أن الذهب لم يخضع منذ أن اكتشفه الإنسان إلى أي تأثير جانبي أو لهزات مالية، لأنه في الواقع لا يخضع إلا لنفسه، إلا لقوانينه هو، ولا يمكن لأي عملة، مهما علا شأنها أن تقطره وراءها.

لقد وضعه الدولار لردح من الزمن جانباً، لكنه لم يتمكن من جعله تابعاً له، وحين انفجرت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة منذرة بترك تبعاتها السلبية على مجمل الاقتصادات العالمية، لجأ الناس فوراً إلى الذهب متخلين عن الدولار الذي لم يجد بداً من الهروب إلى الأمام عبر إطلاق آلة الطباعة وطرح تريليونات الدولارات في الأسواق العالمية تجنباً لكارثة الانهيار الفظيع.

لو قارنا سعر برميل النفط على معيار الذهب، لوجدنا أن كمية الذهب نفسها تشتري كمية البترول نفسها منذ نحو ستين عاماً خلت، في حين أن المعادلة مختلفة مقارنة مع الدولار الذي تضاعفت كمياته لشراء نفس الكمية من البترول خلال الستين سنة الأخيرة.

لقد أعطتنا الهزات التي تعرضت لها أسواق المال العالمية عدة مرات منذ تأسيسها مؤشراً واقعياً يثبت أن هذه الأسواق لا يضبطها إلا الذهب كمعيار قيمة، لأنه السلعة الوحيدة القادرة على لعب دور "بيضة القبان" بين تدفق المنتجات والسلع في الأسواق العالمية، وحركة السيولة النقدية في مختلف بقاع العالم، نظراً لمقدرته الفذة على لعب دور البديل بين النقد والسلع في أية لحظة، وفي أي مكان من العالم، وقد أثبت القرن التاسع عشر صحة هذه الفرضيات، الذي شهد طيلة سنواته المئة ازدهاراً اقتصادياً وثباتاً في أسعار صرف العملات الرئيسية حول العالم من دون أية هزات مالية تذكر، لأنه اعتمد الذهب كمعيار وحيد له.

يخبرنا التاريخ أيضاً أن الإمبراطورية البيزنطية التي استمرت ثمانية قرون من الزمن تدين بازدهارها اقتصادياً حتى آخر يوم في حياتها إلى اعتمادها على الذهب كمعيار وحيد وثابت لعملتها التي كانت متداولة في الأسواق العالمية بدءاً من بريطانيا، مروراً بجبل طارق، وصولاً إلى إفريقيا. وكذلك الحال بالنسبة للدينار العربي الذي حظي بثقة منقطعة النظير إبان الخلافتين، الأموية والعباسية، لأنه كان مسكوكاً من الذهب الخالص، حتى غدا متداولاً في الكثير من البلدان التي لم تكن واقعة تحت السيطرة الإسلامية، نظراً لسهولة مبادلته مع أي عملة أخرى بسبب ثبات سعره، لأنه من الذهب الخالص.

أين يكمن الحل؟

لعل الحل الأكثر راديكالية وأماناً يتجسد بالعودة إلى النظام النقدي العالمي القديم القائم على الذهب كمعيار أوحد للعملات والسلع الرئيسة المتداولة في البورصات العالمية، لا سيما حوامل الطاقة والسلع الغذائية الأساسية.

لقد كان الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول أفضل من وصف الذهب عام ١٩٦٥ بهذه الكلمات: "نعم للذهب، لأن طبيعته لا تتغير إذا صنعنا منه مجرد قضبان، أو سبائك، أو قطعاً نقدية. ليس له جنسية، ويمكن حفظه إلى الأبد، لأنه معدن خالد لا يفسد بمرور الزمن، ولأنه شديد الوثوقية في كل الظروف".

وقعتا مذكرة تفاهم تعزيزاً للتعاون المشترك

العقيل: الاتفاقية تكرس العلاقة الوثيقة بين "جويك" و"الصناعات التحويلية"

الأنصاري: نحن والمنظمة نعمل في الاتجاه نفسه

وقعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مذكرة تفاهم مع "الشركة القطرية للصناعات التحويلية"، في 30 أبريل 2013، بمقر المنظمة في الدوحة، تكون منطلقاً لإبرام عقود في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وفقاً لشروط وبنود تحدد لاحقاً باتفاق الطرفين، وأبرزها دخول الشركة القطرية للصناعات التحويلية كشريك إستراتيجي في الأنشطة التي تعقدها المنظمة.

جرى التوقيع بحضور الأستاذ عبد الرحمن الأنصاري الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للصناعات التحويلية على رأس وفد من الشركة، وعن "جويك" حضر الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام، والأستاذ محمد بن خميس المخيني الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات، ومديرو الإدارات في المنظمة.

واعتبر العقيل أن هذه المذكرة هي تكريس للتعاون المتواصل بين "جويك" و"الصناعات التحويلية" والذي يعود لسنوات طويلة، كما أنه تأكيد على متانة العلاقة بين المنظمة والشركة، وتمهيد لإيجاد شراكات تنهض بالقطاع الصناعي في دولة قطر والخليج. وقال: تأتي هذه المذكرة لتعزز التعاون القائم بين المنظمة والشركة، نحن نتابع الدور الرائد والمكمل الذي تقوم به شركة التحويلية لدعم التنمية في دولة قطر، إذ إن اهتمامها بالاستثمار في الشركات الصناعية يصب في مصلحة التنمية الاقتصادية التي تركز عليها إستراتيجية قطر 2030.

"جويك" تعدّ 5 دراسات إستراتيجية

وكشف العقيل أن منظمة "جوك" تعمل حالياً على إنجاز بعض الدراسات لصالح الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وقال: نعمل

على إعداد خمس دراسات إستراتيجية تتعلق بالنشاطات النفطية والتجمعات الاقتصادية في دول الخليج، وبقطاع التكنولوجيا في دولة قطر، وأخرى تهتم بإستراتيجية تصدير المنتجات غير النفطية وغيرها من المواضيع، مبيناً أن أغلب هذه الدراسات ستنجز خلال العام الحالي 2013، وأخرى ستمتد حتى العام 2014، بالإضافة إلى الدراسات القائمة لحساب القطاع الخاص.

وأضاف أن المشتقات النفطية وقضية توحيد أسعارها، هي إحدى الدراسات التي باشرتها المنظمة بهدف معرفة تكلفة إنتاج هذه المشتقات بدول المجلس ومدى تقارب الأسعار فيما بينها، متوقعاً أن تكتمل هذه الدراسة بنهاية العام الجاري 2013. وحول الدراسة المتعلقة بالمشتقات النفطية أوضح العقيل أنها قائمة، لكنها لم تطرح بعد من قبل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، وأن المنظمة تقدمت بعرض للقيام بها والدخول ضمن المتنافسين على مستوى دول المجلس.

وأشار العقيل في ما يخص دراسة التجمعات الاقتصادية للمنتج الخليجي من خلال المناطق الحرة، إلى أن المنظمة نفذت زيارات إلى دول المجلس لمعرفة الامتيازات التي تمنحها بعض الدول للمنتج الخليجي، وما إذا كان هذا المنتج له ميزة معينة بين المنتجات الأجنبية المعروضة بها. وقال إن "جويك" تستهدف من خلال هذه الدراسة وضع مجموعة توصيات ستحدد الميزة التنافسية للمنتج الخليجي المصنوع في المناطق الحرة، وتمكّن وزراء الصناعة والطاقة بدول المجلس من رسم إستراتيجية واضحة في هذا الشأن.

وشدد الأمين العام على أن دور المنظمة يتعدى دول مجلس التعاون، حيث تقوم بدراسات خاصة بناء على طلب بعض الدول، معتبراً أن مشاركة المنظمة في اجتماع وزراء الصناعة والطاقة والتجارة بدول المجلس والمعني بالتعاون الصناعي، تؤكد الثقة في المنظمة ودورها في تعزيز قطاع الصناعة الخليجي بشكل عام.

"جويك" تطرح 400 فرصة صناعية لدول الخليج

وذكر العقيل فيما يخص الدراسات والفرص الصناعية التي تقوم بها المنظمة ومدى استفادة دولة قطر تحديداً منها، أن المنظمة طرحت منذ إنشائها قبل 35 عاماً، حوالي 400 فرصة صناعية، وأن قطر على غرار دول المجلس الأخرى حظيت بنصيب معتبر من هذه الفرص، لافتاً إلى جملة من المشاريع التي كان لها دور مهم في جذب المستثمرين، وإقامة المشاريع الاستثمارية في قطر كالإصدارات والدليل الإحصائي، لما لها من أهمية وصدى ولحداثة المعلومات الموجودة بها، بما يجعلها من أهم المصادر المعلوماتية للجميع وعلى رأسهم المستثمرون.

ونوه بأهمية "المؤتمرات الصناعية" التي تشارك بها أعداد كبيرة، والتوصيات النهائية التي تتمخض عنها، مشيراً في هذا السياق إلى مؤتمر "الصناعات المعرفية وتقنيات النانو" الذي عقد مؤخراً وما تبنته بعض الدول في هذا المجال.

وأشاد العقيل بما تقوم به الشركة القطرية للصناعات التحويلية من خلال إيجاد فرص استثمارية وخلق شركات جديدة لدعم القطاع الصناعي.

"التحويلية" تؤمن بعمل المنظمة على المستوى الخليجي

من جهته أكد عبد الرحمن الأنصاري على التعاون القائم بين الشركة والمنظمة وقال: نؤمن بالمنظمة وبنشاطها على المستوى الخليجي، وبجميع ما تقوم به المنظمة من مشاريع سواء دراسات أو منتديات، وهذه المذكرة ليست بداية التعاون بيننا، بل إنها تؤكد العلاقة التي تربط بين الشركة والمنظمة.

ولفت الأنصاري إلى أن كلاً من "التحويلية" و"جويك" لديهما العديد من المشاريع التي تصب في نفس الاتجاه لافتاً إلى أهمية المعلومات الاقتصادية والصناعية في اتخاذ قرارات الاستثمار، داعياً منظمة "جويك" إلى توفيرها على المستوى المحلي والخليجي. وأثنى على النشاطات والمشاريع التي ترعاها المنظمة كمشروع المناولة والتقييم وغيرها.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى وضع إطار لتسهيل التعاون والتنسيق بين الطرفين، وإجراء مفاوضات جدية لإبرام عقود في مجالات محددة، وقيام شراكات لمساعدة المشاريع الصناعية لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، كما سيعمل الطرفان على بناء قدرات العاملين، واستكشاف الفرص الاستثمارية الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية في مختلف القطاعات الصناعية، وتوفير البيانات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية الدقيقة والمعتمدة من الجهات الرسمية بدول مجلس التعاون واليمن، وذلك من خلال البوابة التفاعلية المطورة (IMI +).

قياس كفاءة المهارات البشرية العاملة في اقتصاد المعرفة بدول الخليج

إعداد: د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية
alhiti_nowzad@hotmail.com

يُعد تكوين المهارات البشرية القادرة على التعامل مع معطيات التقدم العلمي والتكنولوجي أحد الركائز الرئيسة لبناء الاقتصاد المبني على المعرفة، الذي يختلف كثيراً عن الاقتصاد التقليدي القائم على توفر عناصر الإنتاج التقليدية (الأرض والعمل ورأس المال)، إذ يعتمد هذا الاقتصاد على المعرفة الفنية والإبداع والمعلومات كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وفي هذا الإطار اهتمت دول العالم -خصوصاً التي تفتقر إلى عدد كبير من السكان كالدول الإسكندنافية وسنغافورة وسويسرا- بوضع الخطط والبرامج والإستراتيجيات الهادفة إلى بناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة، حيث بدأت بوضع السياسات المتعلقة بتوفير الموارد البشرية المؤهلة للعمل في ميادين الابتكار والبحث والتطوير، التي تشكل المدخل لتقوية المركز التنافسي لأي بلد في الاقتصاد المبني على المعرفة، وكان حصاد هذا الاهتمام تبوء هذه الدول للمراكز الأولى في مؤشر الاقتصاد المعرفي.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد اقتصادياتها على موارد النفط والغاز القابلة للاستنفاد، بدأ التفكير وبشكل جدي للبحث عن خيارات لتحقيق التنوع الاقتصادي، ومن تلك الخيارات تهيئة البيئة المناسبة لإقامة الاقتصاد المبني على المعرفة، الذي يشكل أساس تحقيق التنمية المستدامة، حيث قامت بتأسيس مراكز الأبحاث وحدائق العلوم والتكنولوجيا، ومدن المعرفة وغيرها من الأطر المؤسسية المطلوبة لبناء اقتصاد المعرفة، وكذلك بدأت بوضع الخطط الهادفة لتكوين الموارد البشرية المؤهلة للعمل في بيئة اقتصاد المعرفة، حيث بدأت ترسل البعثات الدراسية في مجالات التكنولوجيات الجديدة، كي تهيئ كوادر وطنية مؤهلة تسد الفجوة الحالية، حيث يلاحظ أن هناك نقصاً كبيراً للكوادر الوطنية العاملة في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد المرتكز على المعرفة.

كما قامت دول المجلس بتشكيل بعض اللجان الوزارية ذات صلة باقتصاد المعرفة، مثل اللجنة الوزارية للاتصالات وتقنية المعلومات، واللجنة الوزارية للحكومة الإلكترونية.

وسنستعرض في هذا المقال تقييم عملية تكوين رأس المال البشري العامل في مجالات الاقتصاد المبني على المعرفة بدول مجلس التعاون الخليجي من خلال المؤشرات التالية:

أولاً: مؤشر رأس المال البشري والبحوث من واقع مؤشر الابتكار العالمي

يُعد المؤشر الفرعي الخاص برأس المال البشري أحد المكونات الرئيسة لمؤشر الابتكار العالمي، ويتألف من مؤشرات ذات صلة بالتعليم والبحوث والتطوير، ويلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي قد سجلت درجات متميزة في هذا المؤشر، إذ جاءت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة ضمن أفضل 20 دولة على الصعيد العالمي، حيث احتلت قطر مثلاً المركز 14 من بين 141 دولة في رأس المال البشري والبحوث، وقد جاءت هذه المراتب المتقدمة نتيجة التطور الحاصل في النظام التعليمي وقدرات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

جدول (1) مؤشر رأس المال البشري والبحوث من واقع مؤشر الابتكار العالمي لعام 2012

الدولة	الرصيد	الترتيب عالمياً
قطر	55.7	14
الإمارات	44.4	37
البحرين	41.1	41
سلطنة عمان	39.5	47
السعودية	39.3	48
الكويت	37.5	55

Source: The Business School for the World (INSEAD) &World Intellectual Property Organization (WIPO) the Global Innovation Index 2012, Geneva, 2012, P.186-309

ومن المتوقع أن يرتفع ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القادمة، نتيجة لتبنيها خططاً وبرامج تنموية تشتمل على القيام باستثمارات كبيرة في مجال تطوير التعليم، والقدرات البشرية العاملة في مجال البحث العلمي والتطوير بمختلف الفروع العلمية ذات الصلة بعملية الابتكار والتجديد.

ثانياً: مؤشر التعليم العالي والتدريب من واقع تقرير التنافسية العالمي

يُعد هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة المكونة لمؤشر تعزيز الكفاءة، ويلاحظ من واقع تقرير التنافسية العالمي للعام 2012 - 2013 أن دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت بعض الإنجازات في مؤشر التعليم العالي والتدريب، إذ جاءت كل من قطر والبحرين، والإمارات والسعودية ضمن الدول الأربعين الأكثر تقدماً في مجال التعليم والتدريب من بين 144 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي للعام 2012 - 2013. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (2) مؤشر التعليم العالي والتدريب من واقع تقرير التنافسية العالمي للعام 2012 - 2013

الدولة	الرصيد	الترتيب عالمياً
البحرين	4.94	33
قطر	4.93	34
الإمارات	4.90	37
السعودية	4.79	40
سلطنة عمان	4.33	61
الكويت	4.01	82

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2012-2013, Geneva, 2012, P.18-19

وتعكس المراتب المتقدمة التي أحرزتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر التعليم والتدريب الاتجاه الصائب نحو بناء المهارات البشرية المطلوبة، التي تعزز من تنافسية الاقتصادات الخليجية التي تشكل المدخل الأساسي لبناء الاقتصاد المبني على المعرفة.

ثالثاً: متغير التعليم في مؤشر الاقتصاد المعرفي

تُعد ركيزة التعليم من أهم ركائز التحول نحو اقتصاد المعرفة، ويقيس مؤشر التعليم قدرة الدولة على توليد وتبني ونشر المعرفة، وهو أحد المؤشرات المهمة للاقتصاد المعرفي، وتشير البيانات المتاحة حوله إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تحقق نتائج كبيرة، إذ احتلت البحرين المرتبة الأولى خليجياً والمرتبة 60 عالمياً برصيد 5.82، تليها قطر بالمرتبة 67 عالمياً، واحتلت سلطنة عمان المرتبة الأخيرة خليجياً والمرتبة 87 عالمياً بـ4.47. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3) متغير التعليم في مؤشر الاقتصاد المعرفي

الدولة	الرصيد	الترتيب عالمياً
البحرين	5.82	60
قطر	5.37	67
الكويت	4.93	70
الإمارات	4.90	75
السعودية	4.89	76
سلطنة عمان	4.47	87

Source: World Bank, Report of knowledge assessment methodology-KAM2009, 2010

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي لا يزال دون المتوسط، باستثناء البحرين وقطر والإمارات، وتحتاج إلى المزيد من التحسينات على النظام التعليمي، ولا تزال، ويمكن القول إن النتائج المتحققة في هذا المؤشر متدنية مقارنة بدول نامية أخرى ككوريا الشمالية وكوبا، واللتين جاءتا بالترتيب الثالث والرابع على الصعيد العالمي، لذا فإن الوضع يحتاج إلى زيادة برامج محو أمية الكبار، وكذلك التقليل من نسب تسرب الطلبة والطالبات من مراحل التعليم المختلفة. نقاطها منخفضة بالقياس إلى دول مماثلة لها من حيث عدد السكان، كالدنمارك وفنلندا والنرويج التي جاءت بالمراكز الثلاثة الأولى على الصعيد العالمي، وبنقاط بلغت 9.78 و9.77 و9.60 على التوالي.

رابعاً: المؤشر الفرعي رأس المال البشري ومكوناته من واقع مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية

يرصد هذا المؤشر متغيرين هما: معدل محو أمية البالغين (%)، وإجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%).

ويشير مؤشر رأس المال البشري -أحد المكونات الرئيسة لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام 2012- إلى أن أغلب الدول الخليجية لم تحقق نتائج جيدة في هذا المؤشر، فكانت البحرين في مقدمة هذه الدول، حيث جاءت في المركز 90 عالمياً، تلتها الكويت بالمركز 97، وجاءت سلطنة عمان بالمركز الأخير خليجياً وفي الترتيب 121 على الصعيد العالمي. والجدول (4) يوضح ذلك:

جدول (4) مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية (مؤشر رأس المال البشري)

الدولة	الرصيد	الترتيب عالمياً
البحرين	0.8028	90
الكويت	0.7885	97
الإمارات العربية المتحدة	0.7837	101
السعودية	0.7677	110
قطر	0.7316	121
عمان	0.7224	122

United Nation, Government Survey 2012, E-Government for all the People New York, 2012, P.132-133

ويمكن القول إن النتائج المتحققة في هذا المؤشر متدنية مقارنة بدول نامية أخرى ككوريا الشمالية وكوبا، واللتين جاءتا بالترتيب الثالث والرابع على الصعيد العالمي، لذا فإن الوضع يحتاج إلى زيادة برامج محو

أمية الكبار، وكذلك التقليل من نسب تسرب الطلبة والطالبات من مراحل التعليم المختلفة.

يشار إلى قيام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعديد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى تهيئة الموارد البشرية للعمل في الاقتصاد المبني على المعرفة، ويمكن إيجاز أهم هذه المبادرات بالآتي:

1 – برنامج الملك عبد الله للابتعاث

يشكل برنامج الملك عبد الله للابتعاث -الذي بدء قبل ثماني سنوات ووصل عدد المستفيدين منه إلى أكثر من 130 ألف طالب وطالبة، يدرسون في أرقى الجامعات في أكثر من 20 بلداً- أحد البرامج المهمة للاستثمار في رأس المال البشري، الذي يشكل المدخل لبناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة في المملكة العربية السعودية، خصوصاً إذا ما علمنا أن نسبة كبيرة من المبتعثين يدرسون في تخصصات ذات ارتباط وثيق بمجالات وميادين عمل الاقتصاد المعرفي.

2 – جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية

تُعد جامعة الملك عبد الله -التي تأسست في عام 2008 و استقطبت أبرز العلماء والباحثين من الشرق والغرب- من أهم المشاريع التي ستسهم في بناء النهضة العلمية والتكنولوجية للمملكة، خصوصاً وأنها تركز على التعاون العلمي والتكنولوجي مع أرقى الجامعات العالمية، وتعمل على استيعاب الأفكار والثقافات كافة طبقاً لرؤية تتلاءم مع روح العصر، وتسعى الجامعة إلى قيام اقتصاد معرفي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي.

3 – معهد مصدر للعلوم والتقنية

يعتبر معهد مصدر للعلوم والتقنية – الذي تأسس عام 2009 – أحد المبادرات المهمة التي تأتي في سياق سياسة توفير الموارد البشرية الإماراتية القادرة على العمل في ظل اقتصاد المعرفة، خصوصاً إذا ما علمنا بأن المعهد يوفر الفرصة لدراسة الماجستير في ثماني تخصصات علمية مهمة هي: (الهندسة الكيميائية، علم الحوسبة والمعلومات، هندسة القوى الكهربائية، النظم الهندسية والإدارة، علم وهندسة المواد، الهندسة الميكانيكية، هندسة الأنظمة الدقيقة، وهندسة المياه والبيئة). ويبلغ عدد الطلبة الدارسين في المعهد حالياً 337 طالباً وطالبة، يشكل الإماراتيون 42 % من إجمالي الطلبة، و50 % من وقت الدراسة للطلبة يخصص للأنشطة البحثية.

وبالإضافة إلى المبادرات أعلاه تقوم جميع دول مجلس التعاون الخليجي بابتعاث الطلاب للدراسة في الخارج بأرقى الجامعات العالمية، للتخصص في المجالات التي يحتاجها اقتصاد المعرفة، الذي أخذ يشكّل الآن العنصر الحاسم في تنافسية أي اقتصاد في ظل التحولات البنيوية التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

مؤشرات اقتصادية واجتماعية في ملف الخليج الإحصائي 2012

"جويك":
النفط الخام بدول المجلس قرابة 6 مليارات برميل..
تنتج السعودية نصفها

كشفت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) أن إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغ أكثر من 5،9 مليار برميل في العام 2011، كانت الحصة الأكبر منها للمملكة العربية السعودية، حيث كان إنتاجها 3،4 مليار برميل، تلتها دولة الكويت بـ 970 مليون برميل، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 936 مليون برميل، فسلطنة عمان 323 مليون برميل، ومن ثم دولة قطر 268 مليون برميل، ومملكة البحرين بـ 69 مليون برميل.

إعداد: عبير عادل جابر
اختصاصية تطوير أعمال
مديرة تحرير مجلة "التعاون الصناعي"
aajaber@goic.org.qa

وجاءت هذه البيانات ضمن العدد السنوي الجديد من سلسلة "ملف الخليج الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي 2012" الذي تصدره "جويك"، ويعد من أهم مصادر المعلومات في المنطقة، كما أنه يحظى بإقبال واهتمام كبيرين من قبل المسؤولين في القطاعين العام والخاص، ومن الخبراء والباحثين في مجال التنمية الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون، حيث يتميز بثرائه ودقة ووضوح بياناته، ويضم هذا الملف مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة للعام 2011، إذ إن البيانات النهائية لهذا العام لم تكتمل في مختلف الجهات الرسمية التابعة لدول مجلس التعاون إلا في العام 2012.

كما كشفت "جويك" أن صادرات دول المجلس خلال العام 2011 من النفط الخام بلغت 4،6

مليار برميل، منها 2،6 مليار من السعودية، و850 مليون برميل تصدرها الإمارات، و663 مليون برميل تصدرها الكويت، بينما تصدر عُمان 269 مليون برميل، وقطر 215 مليون برميل.

وتمتلك دول مجلس التعاون احتياطياً مؤكداً من النفط الخام بلغ عام 2011 وفق بيانات "جويك" 495،6 مليار برميل، منها 265،4 مليار برميل في السعودية، و101،5 مليار في الكويت، و97،8 مليار برميل في الإمارات، وهناك 25،3 مليار برميل في قطر، و5،5 مليار في عُمان، بينما هناك 100 مليون برميل نفط خام احتياطي في البحرين.

وأشارت الإحصاءات الواردة في "ملف الخليج الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي 2012" إلى أن قيمة الصادرات البترولية في دول المجلس -أي النفط الخام- بلغت عام 2011 قرابة 604 مليارات دولار أميركي، كان نصيب السعودية منها 318 مليار دولار، والإمارات 104 مليارات، والكويت 96،7 مليار، وقطر 44،7 مليار، وعُمان 33 ملياراً، والبحرين 6،3 مليار دولار.

وذكر الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن "المنظمة دأبت على إصدار العديد من الملفات والتقارير المتخصصة، ويعد "ملف الخليج الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي 2012" مرجعية للبيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة والموثوقة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يضم هذا الملف مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة للعام 2011، ومجموعة من بيانات الحسابات القومية والميزانيات الحكومية والقروض التجارية والصناعية، كما يشمل الملف بيانات التجارة الخارجية بما فيها صادرات وواردات دول المجلس، مبوبة حسب التصنيف السلعي، وحسب الدول ومجموعات الدول، إلى جانب بيانات الطاقة والصناعة، ومن ضمنها جداول عن إنتاج وتصدير واستهلاك النفط والغاز، واستهلاك الطاقة الكهربائية. أما بيانات الصناعة التحويلية فتحتوي على معطيات عن الصناعة في دول المجلس مستقاة من قاعدة الصناعات الخليجية، بالإضافة إلى جدول عن المياه المستهلكة.

ومن البيانات المهمة التي يتضمنها ملف الخليج الإحصائي بيانات عن السكان والقوى العاملة في كل دولة، إضافة إلى بيانات اجتماعية متفرقة مثل إحصاءات النقل والمواصلات والصحة والتعليم في دول المجلس.

وتعتمد المنظمة في توفير بيانات الملف على عدد من قواعدها المتخصصة كقاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية وقاعدة الصناعات الخليجية، وتجري المنظمة تحديثاً مستمراً على هذه القواعد اعتماداً على البيانات الواردة من المنشآت الصناعية المباشرة، والأجهزة الإحصائية الوطنية، إضافة إلى النشرات الإحصائية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى

وصدر الملف برعاية ذهبية من "الشركة القطرية للصناعات التحويلية" التي كانت الراعي الذهبي لإصدارات "جويك" السنوية للعام 2012، وهي ثلاثة كتب متخصصة: "ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، و"صناعة وتجارة منتجات الألومنيوم في دول مجلس التعاون"، و"ملف الخليج الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي 2012".

"كونغرس الغرف" يؤكد أهمية المشاركة في القرار الاقتصادي

"جويك" عرضت خدماتها للمستثمرين ورجال الأعمال

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في مؤتمر غرف التجارة العالمي الثامن "كونغرس الغرف" التابع لاتحاد غرف التجارة الدولية، الذي استضافته غرفة تجارة وصناعة قطر، في الدوحة أبريل 2013، تحت شعار "الفرص للجميع". بحضور أكثر من 2300 شخصية، يمثلون نحو 143 دولة من منطقة الخليج والدول العربية والعالم.

واعتبر الأستاذ عبد العزيز العقيل الأمين العام للمنظمة أن "المشاركة في هذا الحدث المهم تندرج في إطار الجهود التي تقوم بها المنظمة بهدف النهوض بالقطاع الصناعي"، موضحاً أن "الفرص الاستثمارية التي عرضتها المنظمة خلال المؤتمر تهدف لتعزيز الأداء الاقتصادي في دول الخليج، اعتماداً على ما تزخر به من مقومات اقتصادية، إلى جانب توفر نسبة كبيرة من المواد الأولية لهذه الصناعات في دول الخليج، وستتيح هذه الفرص الاستثمارية عند تنفيذها للصناعين والمستثمرين تلبية الطلب المتزايد على هذه المنتجات في المملكة ودول المنطقة".

وكشف خبراء "جويك" في جلسات عقدت على هامش الحدث عن وجود فرص استثمارية صناعية مخصصة للسوق القطرية والخليجية، تتراوح قيمتها مجتمعة بين 300.5 مليون دولار أميركي و315.6 مليون دولار. وتركزت الفرص في قطاعات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وصناعات التعدين، والصناعات الغذائية، حيث تضمنت (مشروع مسبوكات الألومنيوم لقطع غيار السيارات، ومنتجات الصلب المطروق، وبروتين الصويا، والسمن النباتي، وإنتاج حامض الخلّيك (Acetic Acid)، وإنتاج حامض الأكريليك).

كما قدم خبراء "جويك" عرضاً تعريفياً حول البوابة التفاعلية الصناعية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (IMI+)، التي تقدم المعلومات الإحصائية الدقيقة والمعتمدة للمستثمرين وغيرهم، بما يشكل قاعدة معلومات مهمة تعتبر مصدراً قيّماً لإجراء البحوث القائمة على المعلومات، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والوصول إلى القرارات التجارية السليمة.

وقد استقطبت منصة "جويك" الحضور في المعرض المصاحب للمؤتمر الدولي المقام على مساحة 10 آلاف متر مربع، والذي أتاح الفرصة للشركات من داخل قطر وحول العالم لإبراز أنشطتها وتقديم فرص جديدة في قطاع الأعمال.

دور محوري للغرف

وشدد مؤتمر غرف التجارة العالمي الثامن "كونغرس الغرف" على أن الاقتصاد العالمي غير المستقر بحاجة إلى القيام بخطوات جادة نحو تحقيق تنمية مستدامة. وأكد المؤتمرون أن الغرف التجارية حول العالم ينبغي أن تكون جزءاً من المخطط الاقتصادي العالمي طويل المدى، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات وقطاعات الأعمال، التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً ومهماً في تخفيف الأزمة التي تعصف بالعالم اليوم وتغير ملامحه، حيث إن الحقوق التي يكفلها قطاع الأعمال للعمال إلى جانب مكافحة الفساد يمكنها أن تلعب دوراً فاعلاً في نقل العالم إلى اقتصاد مستقر ومستدام، وأن لدى القطاع مسؤولية أخلاقية في هذا الشأن.

جائزة أفضل غرفة

وكرم المؤتمر العديد من المشاريع المبتكرة التي قامت بها الغرف، وقد فازت غرفة تجارة وصناعة دبي بجائزة أفضل غرفة تجارة لأفضل "مشروع للمسؤولية الاجتماعية" عن ملف ترشيح قدمته تحت عنوان "15 عاماً من قيادة مبادرات المسؤولية الاجتماعية في الشرق الأوسط".

كما تم تنظيم قمة جدول الأعمال الدولية لغرف التجارة العالمية، والتي تعد مبادرة تهدف إلى حشد الدعم من قادة الأعمال وصناع السياسات الرئيسية لوضع جدول أعمال للسياسة التجارية الدولية، من شأنه أن يساعد على تحسين الاقتصادات وخلق الملايين من فرص العمل الجديدة في جميع أنحاء العالم.

توصيات

تركزت توصيات غرفة التجارة الدولية حول خمس نقاط هي: استكمال عقد اتفاقية التسهيلات التجارية، ومنح حق النفاذ للأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة للصادرات من الدول الأقل نمواً، ووقف دعم الصادرات الصناعية، وإلغاء القيود على تصدير الغذاء، وتوسيع نطاق التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات، وتشجيع نمو التجارة الإلكترونية عالمياً.

الغرف الخليجية: انفتاح على العالم

وخلال ورشة عمل قدمت في المؤتمر عن دور اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في تسهيل التجارة بين دول مجلس التعاون والعالم الخارجي، قال الأمين العام للاتحاد الأستاذ عبد الرحيم حسن نقي إن هناك مساعي بذلها الاتحاد خلال العقد الماضي لفتح قنوات التواصل بين دول مجلس التعاون وبقية دول العالم الخارجي، بهدف التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في دول المجلس. مؤكداً على مواصلة دوره في فتح هذه القنوات، لتحقيق الأهداف المتبادلة بين دول مجلس التعاون والعديد من دول العالم، متناولاً أهم البرامج الاستثمارية الموجودة في دول الخليج، وكيفية العمل التجاري بالمنطقة، ودور الحكومات في التسهيلات الكبيرة التي تقدمها في هذا المجال للشركات الصغيرة والمتوسطة، والفرص الاستثمارية المتاحة أمام المرأة.

من جهته أكد الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس غرفة قطر -في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر- أن المؤتمر "ينعقد من أجل التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لشعوب العالم كافة، ومن أجل تجارة حرة حقيقية تحقق للجميع قيم الخير والكرامة الإنسانية، وتفتح الآفاق أمام فرص عمل جديدة للملايين من الباحثين عن عمل".

وقد سعت غرفة تجارة وصناعة قطر من خلال استضافتها للمؤتمر لإزالة العقبات التي تواجه حركة التجارة حول العالم، بما يعزز بدوره التنمية التي تتطلع إليها دول العالم. وتقديم دعم مشاركة المرأة في التنمية المستدامة، خاصة وأن النساء يشكلن مخزون القدرات البشرية التي لم تستغل حتى الآن.

أخبار الصناعة

صحيفة "الاتحاد" الإماراتية

مصانع نحاس وزنك بأبوظبي وخط ثالث لمصنع حديد الإمارات

أكدت "صناعات" الشركة القابضة العامة أنها تجري دراسات حالياً لإنشاء مصانع ومشروعات جديدة في أبوظبي متخصصة في صناعة النحاس والزنك، وإضافة خط إنتاج ثالث لمصنع حديد الإمارات.

وذكر حسين جاسم النويس رئيس مجلس إدارة "صناعات" أن الشركة تجري دراسات لإنشاء مصانع في أبو ظبي متخصصة في صناعة النحاس والزنك، فيما تدرس إضافة خط إنتاج ثالث لمصنع حديد الإمارات، منوهاً إلى أن مصنع حديد الإمارات يستحوذ حالياً على 60 % من السوق المحلية.

وأشار إلى أن الشركة عززت من دورها الريادي في القطاع الصناعي غير النفطي في أبو ظبي بعد أن تمكنت من اجتياز العام 2012 بمؤشرات مالية حققت قفزات نوعية، منوهاً إلى أن إجمالي الاستثمارات الصناعية للشركة ارتفع في نهاية العام الماضي إلى 16 مليار درهم، وأن حجم الاستثمارات التي ضختها الشركة في القطاع الصناعي العام الماضي بلغ نحو 2.2 مليار درهم، لافتاً إلى أن الشركة حققت 1.3 مليار درهم كأرباح صافية خلال العام الماضي مقارنة مع 1.5 مليار درهم في نفس الفترة من العام 2011.

صحيفة "الأنباء" الكويتية

صندوق المشروعات الصغيرة يوسع القاعدة الصناعية غير النفطية في الكويت

أشاد تقرير أصدرته شركة "بيتك" للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) بمبادرة إنشاء "الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، حيث يتوقع أن يساهم الصندوق بصورة مباشرة في حل إحدى أهم القضايا الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي، والتي تشمل ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وتضخم العمالة في القطاع العام.

وذكر التقرير أنه يمكن للصندوق أن يتوسع في المستقبل ليشمل صناعات غير نفطية مثل المشروعات التكنولوجية والرأسمالية، وسيدعم الاستثمار الخاص وسط تحسين أحوال عملية التوظيف وتطوير بيئة الأعمال.

وكشف التقرير أن إجمالي المنشآت الصناعية في الكويت بلغ 5496 منشأة تقوم بتشغيل نحو 124.000 عامل وموظف، وتنتج أكثر من 25 مليار دينار كقيمة مضافة إجمالية، وتمثل المنشآت التي لا تتجاوز عمالتها 20 عاملاً نحو 89 % من إجمالي عدد الصناعات القائمة، وتوظف ما يزيد عن 22 % من الأيدي العاملة، بما يعادل 28 ألف عامل وموظف، علماً بأن حجم استثمارات هذه الفئة من حجم المنشأة يمثل أقل من 1 % من إجمالي الإضافات الإجمالية على الأصول الثابتة.

وتعتبر المشروعات الصغيرة -التي تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص- النمط الغالب في القطاع التجاري والخدمات غير المالية، فالمنشآت التي لا يزيد حجمها عن 20 عاملاً تمثل تقريباً 97 % من إجمالي عدد المنشآت القائمة، ويعمل بها 32 % من إجمالي القوة العاملة، وتساهم بنحو 20 % من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها هذا القطاع.

صحيفة "الشرق الأوسط" الدولية

السعودية تنفق 76 مليار دولار على المشاريع التنموية في 2013

تستعد السعودية خلال العام 2013 لإنفاق ما قيمته 285 مليار ريال على المشاريع الجديدة والمشاريع الأخرى، التي تستكمل عمليات تنفيذها، ما يضعها على قائمة أكثر الدول العالمية إنفاقاً على المشاريع الجديدة خلال هذا العام، ما يدعم النمو في القطاعات غير النفطية، وعلى وجه خاص قطاعات الإنشاءات والصناعة.

وذكر كبير الاقتصاديين ورئيس الدائرة الاقتصادية في البنك الأهلي الدكتور سعيد عبد الله الشيخ أن الإنفاق الجاري والرأسمالي على المشاريع من قبل الدولة سيساعد في دعم النمو في القطاعات غير النفطية، وعلى وجه خاص قطاعات الإنشاءات والصناعة، متوقعاً أن يصل حجم النمو في قطاع الإنشاءات في 2013 إلى ما نسبته 10 %.

وأكد الشيخ أن المشاريع المدرجة بالميزانية العامة للدولة ستسهم في زيادة حجم الاستثمارات، مع العلم أن العقود التي تمت ترسيتها بلغت قيمتها 235 مليار ريال في العام الماضي (62.6 مليار

دولار)، لافتاً إلى أن العقود التي تمت ترسيتها حسب القطاعات بين 2008 وحتى 2012 بلغت قيمتها تريليون ريال (266.6 مليار دولار).

ولفت الشيخ إلى أن المشاريع الجديدة التي ستتم ترسيتها ستضاف إلى المشاريع السابقة التي ستنفذ في 2014 والسنوات المقبلة، مما يؤكد الاستمرارية في الإنفاق، خصوصاً في ظل عدم وجود مؤشر يدل على خفضه.

صحيفة "الرياض" السعودية
31 مليون ريال لاستكمال ربط المدينة الصناعية الثانية بالدمام

أبرم وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة مع شركة عبد العالي العجمي للمقاولات عقداً لمشروع استكمال ربط المدينة الصناعية الثانية بالدمام الجزء الثاني -والتي تبلغ مساحتها الإجمالية نحو 48 مليون م2 - بالطرق بقيمة 31 مليون ريال على مدى 10 أشهر.

وشمل نطاق المشروع استكمال تنفيذ ربط المدينة الصناعية الثانية بالدمام بطريق الدمام - الرياض السريع وربطها مع المشروع القائم، ويشتمل على إنشاء طريق بثلاث حارات لكل اتجاه، ونظام إنارة للطريق، وحمايات خرسانية لخط أنابيب التحلية.

صحيفة "النهار" الكويتية
تحديات عدة تواجه الصناعة الكويتية

أجمع خبراء صناعيون على أن الشركات الصناعية الكويتية ما زالت تعاني من معوقات عديدة تحول دون ممارسة أنشطتها كاملة، وتتمثل في محدودية السوق والإغراق والمنافسة غير العادلة، ما يقلص دورها في المساهمة في تنويع مصادر الدخل للدولة.

وذكر الخبراء أن من أبرز المشاكل التي تعترض قطاع الصناعة هي ضيق المساحة التخزينية وارتفاع القيمة الإيجارية ومحدودية القسائم الصناعية، بالإضافة إلى لجوء العمالة الوطنية للانخراط في العمل الحكومي، والعمالة غير المدربة، وندرة الأراضي، وبطء تخليص المعاملات، وعدم الترويج لمنتجات المصانع بالصورة الملائمة على خلاف ما يتم مع نظيراتها الخليجية خصوصاً في الجمعيات الاستهلاكية.

ودعوا إلى ضرورة البحث عن آليات وحلول لتذليل العقبات، والاهتمام بالمشروعات الصناعية التي يطرحها الشباب، والترويج للمنتج الوطني خارج دولة الكويت، وتخصيص عرض فعلي له كي يستطيع المنافسة مع مراقبة أكثر صرامة للمنتج الأجنبي.

صحيفة "الوطن" القطرية
أول فيلا "باسيف هاوس" صديقة للبيئة في قطر

دشنت شركة بروة العقارية أول فيلا باسيف هاوس ضمن مشروع "بيتنا" في مدينة بروة، بحضور ممثلين من وزارة البيئة القطرية، ومجلس قطر للأبنية الخضراء، ومجموعة بروة العقارية، والمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)، وبمشاركة أكثر من 50 جهة ساهمت في بناء المشروع، وتزويده بالتكنولوجيا الخضراء الصديقة للبيئة.

وتم بناء فيلتين متطابقتين تبلغ مساحة كل منهما 225 متراً مربعاً في مدينة بروة، لدراسة مدى مواءمة نظام تصميم الباسيف هاوس لطقس قطر الصحراوي. وتم تصميم الفيلا بطابع حديث ومريح، بينما تستهلك طاقة ومياه أقل بنسبة 50 %، مع انخفاض كبير في آثار البصمة الكربونية.

ويخفض مشروع "بيتنا" التكاليف الإضافية في بناء فيلا باسيف هاوس الذي بدأ العمل بتشييدها في أغسطس 2012، كي لا تتعدى أكثر من 16 % من تكلفة بناء الفيلا التقليدية. علماً بأن هدف المشروع الأساسي كان تحقيق تكلفة إنشاء لا تزيد عن تكلفة إنشاء الفلل التقليدية بنسبة تتراوح بين 15 و20 %.

أخبار جويك

في أسبوع "عمل المرأة.. آفاق جديدة" "جويك": فرص استثمارية مهدورة تنتظر السعوديات

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في فعاليات أسبوع "عمل المرأة.. آفاق جديدة" الذي أقيم في مدينة الدمام، بالمملكة العربية السعودية، بحضور عدد كبير من السيدات السعوديات في المنطقة الشرقية، وذلك انطلاقاً من رؤيتها بضرورة دعم شراكة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية ومساندتها للعب دور ملموس وقوي في رفد الاقتصاد الوطني، وتعزيز عملية التنمية.

وقدمت المهندسة هيا دين -الباحثة في إدارة الدعم الفني في "جويك" والمتخصصة في الاستثمارات الصناعية- ورقة عمل تحت عنوان "الصناعات الغذائية الخليجية فرص استثمار مهدرة تنتظر السعوديات"، دعت فيها النساء في المملكة لتوسيع استثماراتهن الصناعية في مجالات التصنيع الغذائي، كاشفة عن أهمية الفرص الاستثمارية المقترحة للنهوض بالقطاع الصناعي.

وتطرقت دين إلى دور "جويك" في دعم صاحبات الأعمال الراغبات في الاستثمار الصناعي، من خلال تدريبهن عبر برنامج التدريب والتطوير، وتقديم معلومات عن السوق المحلية عبر برنامج معلومات الأسواق الصناعية، وتقديم مقترحات لمشاريع صناعية مجدية لمنطقة الخليج العربي، وكذلك إعداد دراسات الجدوى المبدئية والدراسات البنكية ودراسات الجدوى التفصيلية، والدراسات القطاعية ودراسات السوق، وذلك من خلال برنامج فرص الاستثمار الصناعي، وربط صاحبات الأعمال بموردي المواد الخام والأجهزة والتقنيات الفنية من خلال برنامج المناولة والشراكة الصناعية، وتقييم عمل المصنع بعد تشغيله من خلال برنامج المعونة الفنية.

وأوضحت الباحثة أن لدى المنظمة برنامجاً للفرص الاستثمارية الصناعية، وهي: (أكياس الدم، استخلاص زيوت الطعام، بروتينات الصويا، إنتاج الحليب المجفف، مسحوق الجيلاتين الحلال، القفازات الطبية، أغذية جافة للأطفال الرضع، السجاد غير المنسوج (الموكيت)، صلصات المائدة، أطباق (صحون) ورقية، خلط النفايات، العبوات المتعددة الطبقات، أغطية من الألومنيوم الصغيرة، الزجاج العازل، ملاط الطلاء الواحد، نظام الخشب البلاستيكي المركب للتزيين). وأشارت إلى أن المنظمة بدأت بتوفير برنامج تدريب وتطوير للقدرات، وبرنامج المناولة والشراكة الصناعية الخليجية، وبرامج أخرى تتعلق بالدراسات والسياسات الصناعية، وبرامج للمعونة الفنية الصناعية، إضافة إلى برنامج معلومات الأسواق الصناعية.

وكشفت دين عن دراسة مبدئية لبعض المشاريع الصناعية المجدية، مثل مشروع مركزات بروتين الصويا، الذي يقام لأول مرة على مستوى دول مجلس التعاون، لافتة إلى أن قيمة السوق الخليجية في هذا المنتج 20 مليار ريال سعودي، وقد وصل في السوق السعودية خلال العام 2009 إلى 4200 طن، وفي بقية دول مجلس التعاون 3880 طناً، مشيرة إلى أنه على افتراض أن معدل النمو يقدر بـ 3 % سنوياً، فإنه في العام 2014، سيصل حجم السوق السعودية إلى 4869 طناً، ودول مجلس التعاون 4498 طناً.

وأما المشروع الثاني فهو بودرة الجلاتين الحيواني، حيثإ أن متطلبات القوى العاملة به صغيرة ولا تتطلب مهارات خاصة، والطلب حالياً عليه يغطى عن طريق الاستيراد، علماً أن القدرة الاستيعابية للسوق الخليجية للجيلاتين هي مليون طن سنوياً، وبقيمة 5 ملايين دولار سنوياً، والتكلفة الكلية لتصنيع المادة 8 ملايين دولار أميركي.

والمشروع الثالث هو استخلاص الزيوت النباتية، المنتج المتعدد الاستعمالات، حيث يعتبر زيت فول الصويا أحد العناصر الغذائية الأساسية، ويستخدم على نطاق واسع في دول المجلس. ويفي حجم السوق الحالية من هذا المشروع فقط 6 %.

في منتدى "نحو صناعة منافسة وتنمية متوازنة" "جويك" تطرح فرصاً استثمارية تعادل 62 مليون دولار للسعودية

طرحت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) خمس فرص استثمارية للمملكة العربية السعودية، باستثمارات تصل إلى 62 مليون دولار أميركي، أي ما يعادل 232.5 مليون ريال سعودي، وهي تؤمن تشغيل قرابة 500 عامل.

وجاء ذلك خلال مشاركة "جويك" في منتدى الفرص الصناعية الثالث بجدة، الذي نظمته هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" برعاية معالي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وزير التجارة والصناعة السعودي، تحت شعار " نحو صناعة منافسة وتنمية متوازنة"، وذلك في فندق بارك حياة بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية).

وقدم سوابان كومار ماندل المستشار الهندسي في إدارة الاستثمار الصناعي في "جويك" عرضاً عن المنظمة ونشاطها وبرامجها، واستعرض الفرص الاستثمارية التي شملت مسبوكات الألومنيوم لقطع غيار السيارات، وصفائح الطاقة الشمسية، وكبسولات الجيلاتين الصلبة، وخط الطلاء بالمعادن، والقفازات الجراحية.

ولفت ماندل إلى أن الاستثمارات في هذه الفرص الاستثمارية تتراوح بين 52.5 مليون دولار أميركي و62 مليون دولار، أي ما يعادل 196.88 مليون ريال سعودي و232.5 مليون ريال. وستوفر هذه الاستثمارات فرص عمل لقرابة 500 عامل.

وتتوفر نسبة كبيرة من المواد الأولية لهذه الصناعات بالمملكة، في حين تتوفر النسبة الباقية في دول الخليج، وستتيح هذه الفرص الاستثمارية -عند تنفيذها- للصناعيين والمستثمرين تلبية الطلب المتزايد على هذه المنتجات في المملكة ودول المنطقة.

يذكر أن هذا المنتدى يأتي دعماً للإستراتيجية الوطنية السعودية للصناعة، التي تقدم رؤية وطنية للدور المحوري لقطاع الصناعة في النمو المتوازن، وترسيخ استدامة الثروات الطبيعية في المملكة عن طريق تعظيم عائداتها لتنويع مصادر الدخل واستثمارها لتوطين الخبرات البشرية والتقنية. ويهدف المنتدى إلى تقديم مجموعة من الفرص الاستثمارية والصناعية التي لها أهمية لدى المستثمرين ورواد الأعمال، حيث شاركت فيه العديد من الجهات التمويلية.

المزروعي رئيساً للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

عين مجلس مساهمي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي "AAAID"، ومقره الخرطوم، الأستاذ محمد بن عبيد المزروعي الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) رئيساً للهيئة خلفاً للأستاذ علي بن سعيد الشرهان.

وإثر صدور القرار، أكد المزروعي تطلعه لتطوير أداء الهيئة التي تعمل في مجال مشروعات الأمن الغذائي منذ أكثر من 33 عاماً، ولديها خبرات تراكمية كبيرة مكنت الشركات من تحقيق أداء مالي جيد. كما شدد على سعيه لتطوير الشركات في ظل الإستراتيجية الجديدة، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الهيئة، خصوصاً في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية، وتبادل السلع الأساسية بين الدول العربية، لبناء تكامل عربي حقيقي في مجال الأمن الغذائي، والاستفادة من المزايا النسبية للدول الأعضاء والموارد المالية المتوافرة لديها. وقد شغل المزروعي -قبل توليه مهامه في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي- منصب الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في "جويك".

والمزروعي من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد نال شهادته الجامعية من جامعة بوسطن الأميركية، وتقلد مناصب قيادية عليا، منها الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والوكيل المساعد للحسابات والرقابة، والمدير العام للاستثمارات في وزارة المالية الإماراتية لفترة تزيد على 21 عاماً. وهو عضو في العديد من اللجان الرسمية الإماراتية والخليجية.

"جويك" تشارك في إعلان الفائزين بجوائز "منتج العام في الخليج"

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في إعلان نتائج جوائز "منتج العام في الخليج" 2013، في احتفال أقيم بدبي (الإمارات)، حيث حازت هذا اللقب مجموعة كبيرة من العلامات التجارية البارزة بدول الخليج في قطاعات من العطور والعناية بالشعر، والأجهزة الكهربائية والمنظفات المنزلية والأغذية، والمشروبات والعناية الشخصية.

وتعتبر علامة "منتج العام" الشهيرة عالمياً من الألقاب المرموقة في 36 دولة، وهي جائزة مستقلة تمنح تقديراً للجودة والابتكار في قطاع السلع الاستهلاكية، كما أنها الجائزة الوحيدة من نوعها التي تمنح بناء على تصويت المستهلكين أنفسهم فقط. وقامت لجنة مؤلفة من كل من الدكتور أنور القرعان مدير إدارة الدراسات والسياسات الصناعية في "جويك" وممثلين عن غرفة تجارة دبي واتحاد الغرف التجارية في دول الخليج، بتكريم هذه العلامات بعد تقييم ودراسة الترشيحات المتنوعة، والحرص على تطبيق المعايير العالمية للمسابقة وفقاً لتوجيهات جوائز منتج العام. وقال دوري كفوري الرئيس التنفيذي لجوائز منتج العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "أصبح المستهلكون أكثر ذكاء من أي وقت مضى من حيث الاهتمام بما ينفقون على شراء المنتجات، وعلى الرغم من الثورة التي أحدثتها شبكات التواصل الاجتماعي، إلا أن الشبكات البشرية لا تزال الأكثر تأثيراً ونفوذاً في ما يتعلق بالسلع الاستهلاكية".

وقد شارك أكثر من 3600 مستهلك من مختلف دول الخليج في التصويت لاختيار العلامات التجارية الأكثر ابتكاراً للحصول على اللقب. وتحالفت جوائز منتج العام مع شركة TNS للأبحاث السوقية، التي أجرت استطلاعاً استهلاكياً في دول الخليج الست بناء على المقابلات الشخصية لتحديد المنتجات الفائزة في كل فئة، كما تحالفت مع مجموعة من الشركاء لتعزيز مستويات التعريف بالمنتجات الفائزة، وجميعها تقدم للعلامات الفائزة فرصاً تزيد من التعريف بها، وتعزز أثر حصولها على اللقب المميز.

"جويك" في زيارات ميدانية بمنطقة القصيم

في إطار التعاون بين "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) وغرفة القصيم بالمملكة العربية السعودية، قام وفد فني من "جويك" -ضم المهندس سليمان البلوشي مدير إدارة الدعم الصناعي، والمهندس مبارك الكواري خبير الطاقة بالمنظمة- بزيارات ميدانية استطلاعية إلى عدد من المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة في منطقة القصيم، للتعريف بخدمات المنظمة في مجال الدعم الفني، والتي تستهدف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون.

وقد عقد لقاء تشاوري مع الخبراء بالغرفة التجارية الصناعية بالقصيم لمناقشة آليات العمل والتعاون المشترك في ما يتعلق بوسائل التنمية، وتشجيع المنشآت العاملة بالقطاع الصناعي. كما جرى خلال الزيارة اجتماع بأصحاب المصانع في قطاعات صناعية مختلفة للوقوف على احتياجاتهم، مثل مصانع الحديد والأدوية والأثاث والمواد الغذائية والمحارم الورقية، وتصنيع الأعلاف .

واستعرض وفد "جويك" خلال تفقده المصانع في القصيم البرامج والخدمات التي توفرها المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قدم شرحاً مفصلاً عن برنامج الدعم الفني الذي يقدم خدمات ذات قيمة مضافة للعملاء، والذي يشمل دراسة أحوال المصانع من الناحية الفنية والبيئية والتقييم الفني لها، وإعداد دراسات فنية متخصصة، واقتراح التدريب الملائم لاحتياجاتها، بما يضمن زيادة التنافسية وتقليل استهلاك المياه، ورفع كفاءة استخدام الطاقة لتحقيق الوفورات من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، وتحسين الجودة الإنتاجية، وتقليل التكاليف وتحسين الربحية، وإدارة وتقليص المخلفات الصناعية، وتقليل التأثير على البيئة، إلى جانب إقامة الدورات التدريبية في المجالات الصناعية المختلفة، لا سيما في إدارة المخلفات الصناعية واستخدام الطاقة .وتغطي عملية التقييم الفني للمصانع موقع المنشأة والمباني والمرافق، والخدمات والعمليات الصناعية، وطرق الإنتاج المتبعة .

وقد ساهمت الدراسات السابقة -ضمن برنامج الدعم الفني- التي أجرتها المنظمة لحوالي 40 مصنعاً في مختلف دول مجلس التعاون في الحد من استهلاك الطاقة بنسبة تتراوح بين 7 - 30 %، و الحد من استهلاك المياه بنسبة 25 - 80 %، والتقليل من الفاقد في الاستهلاك بنسبة 4 - 80 %، وتحسين الإنتاجية بنسبة 10 – 60 %.

أخبار جويك

مواكبة للتطورات التقنية الحديثة وتطوير الأعمال
"جويك" تطلق موقعها الإلكتروني المطوّر..
لتسهيل الوصول للمعلومات

أطلقت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) موقعها الإلكتروني الجديد، على هامش الاجتماع الدوري الـ93 لمجلس المنظمة الذي انعقد اليوم في مقرها بالدوحة (دولة قطر)، بحضور أعضاء المجلس وكلاء وزارات الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي، وممثل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأمين العام للمنظمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل، وذلك في إطار جهود "جويك" الرامية إلى تطوير وتوسيع مجالات خدماتها الاستشارية والفنية المختلفة لتطال القطاعات كافة.

وتأتي مبادرة تجديد الموقع الإلكتروني لتسهيل التواصل مع الفاعلين في الشأن المحلي والخليجي، وتمكينهم من تبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين الصناعيين وبين شركائهم، إلى جانب السعي للتعريف بإنجازات ومشاريع المنظمة، ومواكبة الأنشطة المرتبطة بقضايا الصناعة ومشاريع المؤسسات. وجاءت المبادرة لتكرس قناعة "جويك" بأهمية تطوير وتجديد موقعها وإثراء محتواه كونه من العناصر الأساسية لتطوير الأعمال.

واعتبر الأستاذ عبد العزيز العقيل الأمين العام لـ"جويك" أن الحاجة للتغيير جاءت نتيجة عدة عوامل "الأول تقني سببه تزايد عدد متصفحي الإنترنت، وتزايد طرق ووسائل التصفح ما يدعو لضرورة مواكبة وتيرة التكنولوجيا المتطورة"، وأضاف: "العامل الثاني هو التغيير الذهني الذي يتمثل بالتغيير الحاصل في عقلية مستخدمي الإنترنت، إذ إن نمط الحياة الذي خلقته التكنولوجيا الحديثة، والهواتف الذكية ووسائل الإعلام الاجتماعي أحدث تغييراً شاملاً ويجب أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار في موقعنا الإلكتروني".

واعتبر العقيل أن "التغيير في إدارة الأعمال هو سبب جوهري لتجديد الموقع، فالتوسع بالأعمال والخدمات والمنتجات الجديدة والمتوفرة التي تقدمها المنظمة لتغطية أكبر شريحة من القطاعات المختلفة، يتطلب أن تضاف جميعها للموقع الإلكتروني وتكون في متناول الجميع".

وجاء تصميم الموقع الجديد ليعمل على وضع المنظمة في طليعة نتائج محركات البحث على شبكة الإنترنت. كما يتميز الموقع بتصميم مرن حديث يوفر واجهة سهلة الاستخدام ومعززة بعلامات تبويب متعددة، ما يتيح للمستخدمين اختيار الأقسام المخصصة التي تلبي احتياجاتهم المختلفة بسهولة، مما يعكس التزام "جويك" بتسهيل وصول المستخدمين إلى المعلومات التي يبحثون عنها.

وقد عملت إدارة تقنية المعلومات في "جويك" على تطوير نظام إدارة محتوى الموقع (Content Management System) الذي يسمح بتعزيز وتحديث المحتوى التحريري بآليات التحكم وتوفير قاعدة بيانات كمستودع مركزي للمحتويات كافة التي تم نشرها على الموقع.

مُلتزِمون بالتَفوُّق

تأسست قطرللبترول بموجب مرسوم أميري صدر في عام ١٩٧٤ كمؤسسة وطنية تملكها الدولة، وهي في طريقها لتصبح أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم.

النشاطات الرئيسية في قطر للبترول تشمل عمليات الاستكشاف والحفر وإنتاج النفط والغاز وتصدير النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال والمنتجات البترولية المكررة إلى الأسواق العالمية.

يتميز كل مشروع من مشاريعنا المشتركة بالشفافية والإبداع والتصميم على تحقيق مستويات غير مسبوقة سواء من حيث النوعية أو الخدمات، وذلك نتيجة طبيعية لحرص قطر للبترول على التزام رئيسي له الأولوية على كل ما عداه، ألا وهو التفوق.

قطر للبترول
Qatar Petroleum
www.qp.com.qa

ity reached the level of 2 million tons. The period between 2009 and 2011 witnessed a dramatic increase in the GCC countries PX capacity fueled by growth in both Asian and Middle East demand for the product. It is now at the level of almost 3 million tons following the new projects in Saudi Arabia.

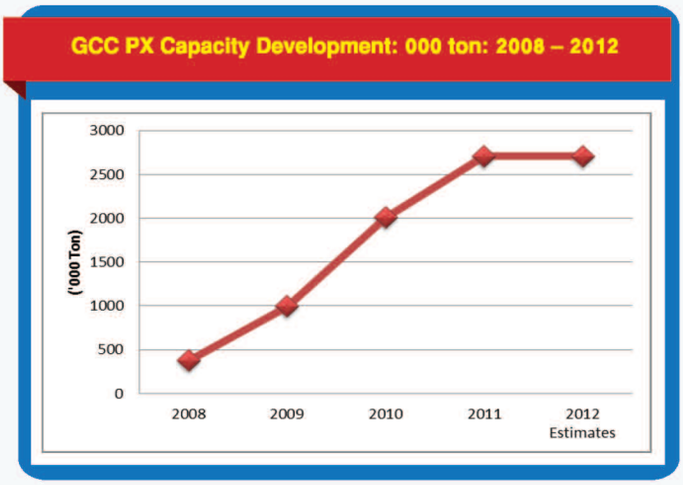

Further PX capacity is expected in the GCC region when Saudi will add 700 thousand tons of capacity by 2014 and the United Arab Emirates will enter the PX business with a 1400 thousand of capacity in 2016.

GCC PX Supply Demand Balance:
The GCC region is a net exporter of PX; it exports more than 70% of its production currently. Saudi Arabia is the only country with value added activities in the PX business. Ibn Rushd, SABIC affiliate process its PX into PTA and DMT for the production of Polyester. Other GCC countries, namely Kuwait and the Sultanate of Oman are exporting all their production.

Conclusions:

- PX world industry is a growing industry and is linked with both fiber and packaging industries. Asian market, led by China is the controlling factor in PX industry.'
- Despite massive increase in the Chinese PX industry, China remains a net importer of PX. As such any new capacity in PX or its derivatives must eye the Chinese market.
- GCC PX capacity is on the rise and during the last two years more than 1 million ton of capacity has been added. Saudi Arabia, Kuwait and Oman are the current players in PX industry. While Oman and Kuwait export their PX production, Saudi Arabia owns downstream industry in Fiber and Bottle grade of PET. The United Arab Emirates is expected, by 2016, to enter as PX producer with more than 1.3 million tons of capacity.
- Kuwait and Oman are exporting all their PX production. This indicates that opportunity exists for downstream venture. Both the technology and solid partnership with international petrochemical companies in addition to the feedstock are available and could be taped for establishing PET Fiber or Bottle grade production.

Global Market Outlook

Supply: PX market is strongly related Polyester and PET resin and fiber industries. Recently the capacity growth is not keeping pace with demand growth. Chain is the controlling market where its textile industries are cherishing the demand for PX. During the last ten years, PX demand lacked the installed capacity of PX worldwide. By 2007, world PX installed capacity reached the level of 36 million tons per year. Capacity utilization was high and demand almost met the production capacity. During 2009, and due to world economic decline, demand for PX stagnated and the capacity utilization declined to less than 85%. However, as world economy recovery loomed in 2010, PX demand picked-up and a number of new projects were planned. During 2010, demand for PX reached the level of 30 million tons and capacity utilization exceeded 92%.

World Supply Demand 2005 – 2011

World PX Supply Demand

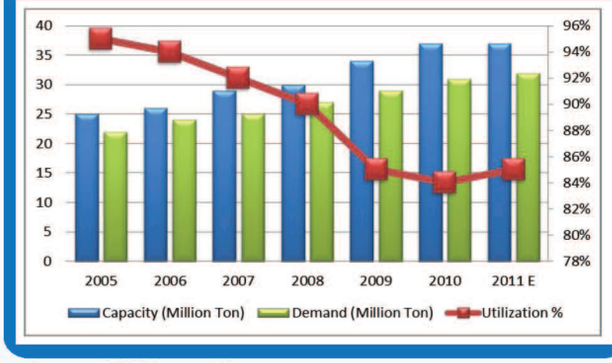

Source: GOIC Research

Demand: World demand for PX is rising and it is currently at 32 million tons. Region-wise, China is the dominant producer of PX and major consumer. Its PX production grew from less than 3 million tons /year in 2003 to 11m tons/year by 2012. Despite this huge increase in China's PX production capacity, China will remain a net-importer of PX over the next five years due to insufficient PX capacity to meet PTA and Polyester industries demand. The Middle East is expected to continue the role of major supplier of China's and other South East Asian PX requirements.

Towards 2016, it is expected that growth in demand for PX will further outpace increase in production capacity which will result in a tight situation and price increase. This will trigger additional plans for expansion and revamping of existing plants. Middle East in general and Arabian Gulf countries in particular will be the most beneficiaries of such development. Most new projects will be in the Middle East and China with little or new investment in PX capacity in both US and Western Europe. UAE is already planning a world capacity for aromatics complex with more than 1.3 million tons of PX capacity.

PX New Capacity Addition by Country

Major New PX Project under Planning

	Capacity 000 tons	Year Expected
KSA	700	2014
UAE	1370	2016
Korea	800	2013
India	1,800	2013
Mexico	480	2013
Singapore	400	2014
World Total	**5550**	

Source: GOIC Research

PX Prices Development:

Despite the fact that PX industry has seen a dramatic expansion in capacity during the last two years, PX prices and margin continue to remain strong. This is attributed mainly to consistent growth in China's Polyester industry and to the fact that cotton supplies have declined worldwide.
According to GOIC research, US PX current prices loom around US $ 1500. In Western Europe, and during 2012, it averaged around US $ 1500 per ton while in Asia, and during the same period it averaged below US $ 1500.

In the next few years, stabilization of PX prices is expected with a new expansion in its production capacity worldwide and in particular in the GCC region.

GCC Market Outlook:

Supply:

Saudi Arabia started its PX industry in the late 90s with a total capacity of 328 thousand tons. Kuwait followed in 2009 with a plant of 821 thousand tons. By 2011 and after the Sultanate of Oman started its first PX plant, with a capacity that exceeded 800 thousand tons, GCC countries PX capac-

PX Applications

PX is one of the most important chemicals worldwide. It is a precursor for a number of important chemicals that produces fibers and resins. More than 95% of PX is used for the production of Pure Terephthalate Acid referred to as (PTA) and less than 5% is used in the production of Dimethyl Terephthalate (DMT). Less than 1% of PX production ends up in the chemical industries and is used as a solvent.

PTA and DMT are primarily used in the production of Polyethylene Terephthalate (PET). PET as Fiber is sued in textile industry; as a resin, it is used in the production of bottles and as film, it is used in the packaging industry. Due to these facts, PX industry development is directly related to the market of fiber, packaging and water bottling industries.

For PTA, PX reacts with Methanol and for DMT PX reacts with Acetic Acid Methanol. The tow products will yield Polyester Polymer which is a precursor for polyester Fiber, polyester film and Polyester Resin. The latter is used in the production of Polyethylene Terephthalate bottles (PET Bottles).

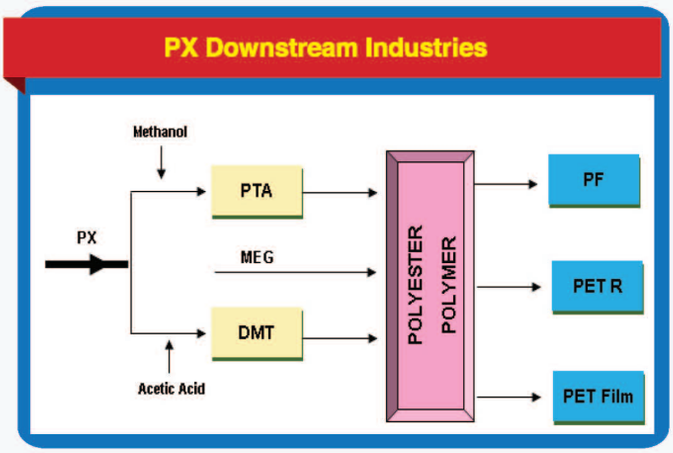

PET Bottle grade: is used in the manufacturing of bottles for soft drink and for water bottling. Current global demand for PET bottle grade is strong. However overcapacity and increase in recycling will push prices down on the long term.

PET Fiber: used in the textile for synthetic fiber and is usually referred to as polyester. It represents 60% of the world PET polymer production. Market outlook for PET Fiber in both Europe and Asia is suggesting increase in the resin prices in line with continued increase in its feedstock prices, namely PTA and MEG.

PET Films: used in flexible food packaging and thermal insulation. Demand for PET film grade will be driven by increase in transitional economies, as well as brand owners' interest in PET environmental benefits. By 2007, PET film grade world consumption is expected to reach 19.1 million tons growing at annual rate of 5%. Hence the three grade of PET, downstream from PX, are expected to form a good opportunity for feedstock owner in the Middle East in general and GCC countries in particular.

Para-xylene

By: Ismail Elshafei.
Engineering consultant
Member of the Energy Institute (EI),
London, UK
shafai@GOIC.ORG.QA

Product Definitions

PX is an aromatic hydrocarbon based on Benzene ring C6H6 with two methyl substituents CH3. It is one of three isomers of xylene, namely Ortho xylene (o-xylene), Meta-xylene (m-xylene) and Para-xylene (p-xylene).

It is chemical formula is: C_8H_{10}

Its structure is:

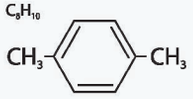

Sometimes it is referred to as P-Xylol and 1, 4-dimethylbenzene and generally reported as PX. Under normal conditions, PX is a colorless liquid with a density of 0.861g/ml. It melts at 13.2 degree center grate and boils a 138.35 degree. In terms of its solubility, PX is insoluble in water but soluble in dimethyl ether. It is PX is considered harmful products and completely dangerous as it is flammable liquid.

Production Technologies

Naphtha is the main feed for the production of xylenes including Para xylene (PX). In its refining process, naphtha is dehydrated from low-octane by breaking its molecules to smaller molecules into high-octane liquids, and then hydrogen is generated. The high-octane liquid generated is referred to as reformate. Reformate is then fed to a splitter where reformate is split into aromatics stream rich in Benzene, Toluene, a C8 and heavier aromatics. PX is the most important chemical of the C8 cut and its production involves a number of steps to separate it from its other isomers, namely m-xylene and o-xylene.

It is known that isomers of PX have close boiling points as such their separation through distillation is very difficult and cumbersome. Bets method for obtaining PX form a stream rich in PX is crystallization..

Different technologies are used for the separation of PX form its isomers. Prior to 1970, and due to the fact that the boing point of PX and its isomers, it was not possible to use distillation to spate PX from PX rich stream coming from Xylene splitter. Crystallization was the only route to obtain PX from a stream rich in PX. Thanks to UOP proprietary technology which was discovered 45 years ago, UOP process uses selective solid-adsorbent process and it made it possible to achieve more than 97% yield in PX recovery.

Aromatic Complex showing production of Benzene, Toluene and PX: Source: UOP

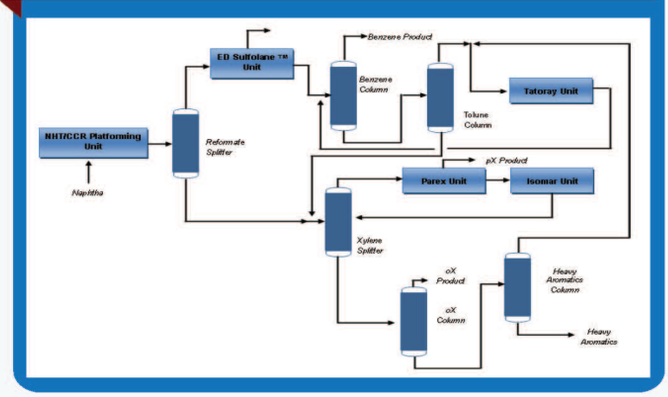

بناء قدرات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة

في ضوء التطورات الاقتصادية والصناعية التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي، تبرز قضية بناء القدرات التقنية كأحد المواضيع المهمة لتعزيز تنافسية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، التي تعتمد على وجود برامج متميزة لتقديم الدعم الفني المصحوب بالتمويل اللازم، وذلك لتمكين الرياديين الصناعيين من مواكبة التطورات السريعة في استخدامات التقنية. ففي كندا مثلاً تتعاون الجامعات مع مؤسسات الأعمال لتطوير الأبحاث ونقل التراخيص، عبر استقطاب رياديين جدد في المجال الصناعي للاستفادة من الأبحاث التي يتم تسخيرها بمتناولهم، فتقوم إدارة التنمية الاقتصادية في إقليم كيبيك بتقديم الدعم الفني للشركات الصناعية وللرياديين الصناعيين في مجالات الابتكار أو تبني التقنية أو التأمين على نقل التقنية، وذلك عبر المستشارين المتخصصين بالمشورة في مجال الأعمال، إذ يراعى عند تقديم الدعم الفني أولويات العمل ووجود التمويل في الإقليم.

ويقدم هذا النوع من الخدمات إلى: الشركات، وخصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمنظمات غير الربحية، وهيئات دعم الأعمال (جمعيات الأعمال والغرف التجارية)، ومراكز نقل التقنية، ومؤسسات المعرفة، ومراكز الجامعات والكليات لنقل التقنية، والمختبرات الخاصة. لكن خدمات الدعم الفني لا تُقدَّم للشركات التي تعمل في تجارة التجزئة. وبالإضافة إلى المستشارين هناك شبكة أخرى للشركاء من المؤسسات والهيئات والشركات التي تقدم الخدمة نفسها بالتعاون مع إدارة التنمية الاقتصادية، إذ إن معايير التحليل الرئيسة المستخدمة في تقييم المشروعات تعتمد على المؤشرات التالية:

1 - النتائج المتوقعة من المشروع والجدوى منه.
2 - القدرات الإدارية لمقدم الطلب (الجوانب المالية والفنية).
3 - مساهمة الشركاء (شبكة الشركاء) من موارد مالية أو خدمات احترافية للمشروع.
4 - مستوى المخاطر.

أما النشاطات التي يقدم لها الدعم فهي: تطوير منتجات جديدة، وتحسين المنتجات القائمة، وشراء المعدات والتقنيات وأدوات الحاسوب، وشراء الاختراعات أو التراخيص، والأبحاث التطبيقية المتصلة بالأعمال، وبناء القدرات الإدارية، والحصول على موارد متخصصة (كالخبرات ذات المهارات العالية في الصناعة)، وبناء الشراكات والتحالفات، ونقل المعرفة، والتصاميم والتجارب وعروض المنتجات، وتطوير الإستراتيجيات وفرص الأعمال والبحث عن مصادر التمويل، والترابط والتواصل، وخدمات الإرشاد والاستشارات والمعلومات.

وتتم أنواع الدعم الفني المقدم إما من خلال المساهمة التي تسدد آجلاً، وإما على شكل منحة مالية. وتصل نسبة الدعم إلى ٥٠ ٪ من التكلفة المصرح بها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإلى 90 % من التكلفة للمنظمات غير الربحية، والمقصود بالتكلفة المصرح بها جميع التكاليف المباشرة والأساسية لتنفيذ المشروع، وتعتبر التكاليف غير المؤهلة تلك المتعلقة بإعادة التمويل للدين وتكاليف الإهلاك والشهرة. ويستفيد من خدمات الدعم الفني الرياديون والمنشآت الصغيرة التي تبحث عن خدمات دعم فني لتأسيس مشاريع تدخل التقنية في مراحل عملها، إذ تشتهر كندا بهذا النوع من الخدمات التي تسمى بالمعايير الدولية (نقل التقنية والتدريب والأبحاث تحت سقف واحد)، والغرض من تلك الخدمات تعزيز تنافسية الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إذن برامج الدعم الفني الناجعة تشتمل على التمويل، وهو الآلية الأساسية التي تتيح استفادة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الأبحاث المعنية بالتقنية الصناعية، والمشاركة في البرامج التدريبية المتخصصة بنقل التقنية. ومع أن دول المجلس غنية بالبرامج المماثلة وببرامج تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الحاجة ملحة فيها لوجود برامج لبناء القدرات التقنية من توفر أبحاث صناعية، وتمويل، ودعم فني وتدريب في نقل التقنية وتسويقها.

المهندس حـازم صبـحي الأنقـر
رئيس التحرير

Industrial
Market
Intelligence
PLUS

البوابة التفاعلية
المطورة
لمعلومات
الأسواق الصناعية

www.imiplus.goic.org.qa

التحويلية.... تحقق أعلى إنجازات

التحويلية هي شركة رائدة في مجال الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم. تمضي قدماً على أساس متين، وتبذل كل جهد ممكن لتعزيز القطاعات الإقتصادية والصناعية المختلفة نحو تقدم قطر.

التحويلية
QIMC

أرسينا القواعد لمستقبل واعد
THE TRUE ESSENTIALS TOWARDS A PROMISING FUTURE

Subsidiaries: